الدلالات الاجتماعية للنسق الاقتصادى

فى المجتمع القطرى

إعداد

أ . د . اعتماد محمد على علام*

مقدمة :

أدت زيادة أسعار النفط خلال السبعينيات إلى اتجاه دولة قطر نحو التوسع السريع فى القطاعات الاقتصادية التجارية والصناعية والزراعية والخدمية . وقد تمثل هذا الاتجاه فى استثمار الحكومة القطرية سواء بالتملك الكامل أو بالإسهام بأكبر نسبة فى رأس المال المستثمر فى الصناعات التحويلية . إضافة إلى حاجة الحكومة القطرية إلى جهاز بيروقراطى يضم أعدادًا كبيرة من القطريين وبخاصة فى التنظيمات الرسمية المسئولة عن تقديم خدمات كالتعليم والصحة والإسكان . ويعد التحاق القطريين بالعمل الحكومى مؤشرًا اجتماعيًا يعكس تنامى الاتجاه نحو زيادة الاعتماد من جانب القطريين على الوظائف الحكومية .

ويسبب زيادة معدل النمو الاقتصادى خلال العقدين الماضيين فى مقابل صغر حجم القاعدة الديموجرافية ، إضافة إلى اتجاه النسق الاقتصادى نحو التعددية وعدم الاعتماد على النفط بوصفه مصدرا وحيدا للدخل ، حدثت تحولات اجتماعية ومهنية من أهم مؤشراتها ما يأتى :

(١) حدوث تغيير فى التركيبة السكانية من جراء استقدام عمالة وافدة كبيرة

---

* أستاذ علم الاجتماع - كلية البنات جامعة عين شمس .

الحجم لسد العجز بين الطلب من جانب النسق الاقتصادى على القوى العاملة والمعروض منها محليا .

(٢) استقدام عمالة وافدة رخيصة الأجر للعمل بنظام الكفالة قد يصاحبه عدم القدرة على الاستغلال الأمثل للقطريين النشطين اقتصاديا من الذكور والإناث فى سوق العمل .

(٣) حدوث تعقيدات فى التصنيف المهنى لسوق العمل الرسمى من جراء تنامى المشروعات الاقتصادية المتنوعة ، وزيادة الطلب على فئات المحترفين الفنيين والأخصائيين والمديرين من تخصصات مختلفة وبمستويات خبرة متباينة . وقد تطلب تعقيد عملية تقسيم العمل والتصنيف المركب للمهن Occupations وتنوعها ضرورة بحث نوعية العلاقة بين متطلبات النسق الاقتصادى من العمالة المتخصصة والسياسة التعليمية ودورها فى تنمية الموارد البشرية القطرية بخاصة .

وسوف نتناول الدلالات الاجتماعية للنسق الاقتصادى من خلال مناقشة الموضوعات الآتية :

(١) الأبعاد الاجتماعية لسوق العمل « مؤشرات عامة » .

(٢) المشاركة فى قوة العمل .

(٣) القيم والتفضيلات المهنية .

(٤) الدلالات الاجتماعية والثقافية لأنماط الاستهلاك .

أولا : الأبعاد الاجتماعية لسوق العمل « مؤشرات عامة » .

ننطلق فى تحليلنا للبيانات الإحصائية المتاحة والمتعلقة بسوق العمل Labor Market فى المجتمع القطرى من ثلاثة منطلقات أساسية هى :

١ - سوق العمل من حيث المفهوم ونظرة علماء علم الاجتماع إليه

واهتمامهم به حديثا فى فترة ما بعد السبعينيات .

٢ - الاعتماد شبه الكلى على البيانات الإحصائية الصادرة من الجهاز المركزى للإحصاء بدولة قطر والالتزام بالتعريفات التى اعتمد عليها فى جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بقوة العمل وما يرتبط بها من تعريفات فرعية تتعلق بمجالات النشاط والتصنيف المهنى ، مع الاستعانة بما قد يكون متاحا من بيانات إحصائية صادرة من جهات أخرى توضح تطور قوة العمل خلال سنوات سبقت إصدار أول تعداد رسمى من قبل الجهاز المركزى للإحصاء فى دولة قطر . إضافة إلى الاستعانة بنتائج المسوح والدراسات الميدانية التى أجريت على سوق العمل فى دولة قطر ، بما يتيح معالجة أى قصور فى البيانات المتاحة وفى تأكيد بعض الدلالات التى تلمح إليها تلك البيانات .

٣ - الانطلاق من نقطة صفرية معينة عند دراستنا لتطور العمالة وخصائصها ، بما يعكس التطور الحادث فى البيئة الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمع القطرى .

١ - تعريف سوق العمل فى المجتمع القطرى :

من خلال النموذج الذى ينتهجه علماء الاجتماع منذ السبعينيات لتقسيم سوق العمل إلى نمطين هما : (١) سوق العمل الأولى Primary Labor Market و (٢) سوق العمل الثانوى Secondary Labor Market[١] ، تقول : إن سوق العمل الأولى فى قطر يضم العمالة برافديها القطرى والوافد ، التى تمارس أنشطة اقتصادية متنوعة وتعرف بالعمالة المنتجة . ويحكم هذا السوق قوانين ولوائح منظمة لعملية التعيين والترقى . ويتسم نمط السوق الأولى بتباين واضح فى التخصصات العلمية والمهن الفنية ، وتفاوت الرواتب والأجور ، سواء بين القطرى والوافد ، أو بين جماعة مهنية وأخرى ، أو بين تنظيم رسمى وآخر .

من المنظور المهنى ، يتصف سوق العمل الأولى فى المجتمع القطرى بتباين فى حركة تنامى بعض المهن وتراجع مهن أخرى ، حيث يتراجع الكثير من المهن التقليدية ؛ كالرعى وممارسة الحرف الصناعية ، بينما يزداد عدد المهن الفنية المتخصصة Professions فى ظل عمليات التحديث والتبقرط والعلمانية التى تتصف بها التنمية الاقتصادية الراهنة فى المجتمع القطرى . بينما يضم سوق العمل الثانوى العمالة التى تتقاضى أجورا منخفضة إذا ما قيست بنظائرها فى سوق العمل الأولى . وتهيمن العمالة الوافدة بصورة تكاد تكون كاملة على سوق العمل الثانوى ، وتتركز تلك العمالة فى الخدمات المنزلية والمحال التجارية وفئة القائمين بأنشطة ثانوية وهامشية داخل التنظيمات الرسمية ، كإعداد المشروبات الساخنة ووجبات الطعام ونظافة المكاتب وغيرها من الأعمال التى تمثل جزءا من أنشطة أقرانهم المشتغلين بأعمال خدمية داخل الأسر القطرية . وينتمى معظم أفراد سوق العمل الثانوى إلى بلدان جنوب شرق آسيا (وبالتحديد الهند ، وبنجلاديش ، وباكستان) ، والعمالة فى هذا السوق غير منظورة ، ويصعب حصرها بدقة ضمن التعدادات الرسمية .

ونظرا لحداثة العهد بالإحصائيات الرسمية المتعلقة بسوق العمل فى المجتمع القطرى مع ما يتصف به من خصائص نوعية ، من حيث اتباع نظام الكفالة والتعاقدات بأنواعها المختلفة ، سواء على المستوى الفردى أو على المستوى المؤسسى ، سوف نقتصر فى تحليلنا لسوق العمل على النمط الأول ، وهو سوق العمل الأولى فقط . ويضم هذا السوق جميع النشطين اقتصاديا (١٥ سنة فأكثر) ، سواء المشتغلين منهم فعلا أو المتعطلين الجدد وقت إجراء الحصر .

٢ - المشاركة فى قوة العمل :

نجم عن استغلال المجتمع القطرى لعائدات النفط على نطاق واسع -

وبخاصة فى السبعينيات ـ أن بدأت عملية تحول اجتماعى - اقتصادى بمعدلات عالية . والدلائل الشاهدة على هذا التحول الجذرى كثيرة ، لعل من أهمها :

(١) ظهور الهياكل الارتكازية والخدمية ، وإضافة المشروعات الاقتصادية ذات الكثافة الرأسمالية العالية التى تستخدم تقنيات متقدمة .

(٢) حدوث حالة من اللا توازن فى القاعدة الديموغرافية للمجتمع القطرى لصالح الذكور بشكل سافر . وتلعب العمالة الوافدة الدور الرئيسى فى حالة عدم التوازن للسكان فى المجتمع القطرى ، حيث تتسيد الذكورة من العَمَالَة الوافدة سوقَ العمل .

(٣) اتصاف سوق العمل فى المجتمع القطرى بالتنوع من حيث الأنشطة الاقتصادية والخدمية مع تنوع فى المهن ، بعد أن كان سوق العمل التقليدى مقيدا وتتحكم فيه أنشطة تقليدية محدودة ؛ كالغوص لاستخراج اللؤلؤ والتجارة وصيد الأسماك ، إضافة للصناعات التقليدية . ورغم التنوع فى الأنشطة الاقتصادية حاليا ، فلا تزال الأنشطة الزراعية محدودة . كما يتصف المجتمع القطرى بندرة الموارد الزراعية، وهذه سمة عامة للمجتمعات العربية الخليجية باستثناء العراق[٢].

(٤) اتصاف قوة العمل بعدم الاستقرار والثبات .

(٥) استخدام أسلوب المشاركة مع الشركات متعددة الجنسيات فى إقامة مشروعات اقتصادية تعتمد على كثافة رأس المال وانخفاض عدد العاملين واستخدام التقانة المتقدمة ، يؤثر بشكل فعال فى تشويه سوق العمل الرسمى ، كما يؤثر فى التفضيلات المهنية . ويؤدى هذا الأسلوب إلى جعل العمالة القطرية غير الماهرة غير مؤهلة للعمل فى مثل هذه الأنشطة .

(٦) صغر القاعدة الديموغرافية مع الارتفاع الكبير جدا لمتوسط الدخل الفردى وتداعيات تلك الخاصية المتمثلة فى ظهور أنماط استهلاكية جديدة .

(٧) الاعتماد الرئيسى على قطاع البترول بوصفه مصدراً أساسيًّا للتنمية الاقتصادية ، وفى دفع عجلة الاقتصاد قدما إلى الأمام ، رغم السياسة الحالية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل بالاعتماد على التصنيع ، خاصة فى مجال الصناعات التحويلية الثقيلة .

(٨) اتصاف الاقتصاد القطرى بالتوجه الرأسمالى المرتبط بالسوق العالمى ، بينما يواجه الاقتصاد القطرى ثلاثة اختناقات واضحة هى :

(أ) النقص فى الكوادر الوطنية المشاركة فى قوة العمل القادرة على إدارة الاقتصاد الوطنى وتنميته .

(ب) الافتقار إلى الاقتصاد الخدمى القادر على إنتاج السلع المعمرة والاستهلاكية بما يغطى حاجة أفراد المجتمع القطرى .

(ج) الافتقار إلى أسواق رأس المال والأسواق لتوظيف المدخرات الوطنية .

فى ضوء خصوصية المجتمع القطرى التى أشرنا إليها ، يمكن وصف المشاركة فى قوة العمل من خلال المؤشرات الاجتماعية الآتية التى وقع اختيارنا عليها من بين مؤشرات عدة يحفل بها تراث علم اجتماع العمل .

١ - المؤشر الأول : تنامى قوة العمل القطرية :

تشير قوة العمل فى أى دولة إلى شريحة النشطين اقتصاديا من السكان ، وتنحصر فى الفئة العمرية (١٥ - ٦٥) . وتشمل قوة العمل جميع الأفراد الذين يعملون بصورة فعلية ، وكذلك الأفراد القادرين على العمل الراغبين فيه الذين يبحثون عنه ولكن لا يعملون[٣] . ويتم قياس هذا المؤشر من خلال استخدام البيانات الإحصائية الخاصة بمتغيرين أساسيين هما :

(أ) النمو السكانى فى قطر ، خاصة النشطين اقتصاديا (١٥ سنة فأكثر) .

(ب) تنامى معدل مشاركة الإناث فى قوة العمل .

يعد معدل النشاط الاقتصادى أبسط المقاييس التى تتيح مقارنة مدى إسهام السكان فى القوى العاملة . وتوضح البيانات الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزى للإحصاء بدولة قطر فى أعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٧[٤] المؤشرات الآتية :

(أ) يعكس توزيع معدل النشاط الاقتصادى فى دولة قطر فى خلال أعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٧ تذبذبه من سنة لأخرى، حيث بلغ (٤٦,٩٩٪) فى عام ١٩٨١ مقابل (٤٢,١١٪) ، و(٥٤,٤٥٪ ، و(٥٣,٤٢٪) فى أعوام ١٩٨٢ ، و١٩٨٦ ، و١٩٩٧ على التوالى . وقد بلغت نسبة النشطين اقتصاديا (٧٥,٥٪) فى عام ١٩٨٦، مقابل (٧٤,٦٪) من جملة السكان (١٥ سنة فأكثر) فى عام ١٩٩٧[٥].

(ب) الانخفاض الحاد فى مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادى ، وإن كان معدل مشاركتها فى تزايد مستمر من عام لآخر خلال الأعوام المشار إليها آنفا . فبعد أن بلغ معدل النشاط الاقتصادى للإناث (١٠,٢٩٪) فى المتوسط خلال عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ازداد هذا المعدل ليصل إلى (١٤,٨٦٪) فى عامى ١٩٨٦ ، ١٩٩٧ ؛ أى بزيادة قدرها (٤٤,٤١٪) .

جدول رقم (١)

نمو قوة العمل ومدى هيمنة العمالة الوافدة على سوق العمل الرسمى فى دولة قطر فى أعوام ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨١، ١٩٨٦

الجنسية	١٩٧٠(*)	١٩٧٥(**)	١٩٨١(***)	١٩٨٦(****)
قطرى	٨,١٦٨ (٪١٦,٨٨)	١١,٨٣٨ (٪١٧,٦٠)	١٨,٩١٠ (٪١٥,٢٠)	٢٠,٨٠٧ (٪١٠,٣٩)
غير قطرى	٤٠,٢٢٢ (٪٨٣,١٢)	٥٥,٤٢٠ (٪٨٢,٤٠)	١٠٢,٧٦٣ (٪٨٤,٨)	١٧٩,٤٣١ (٪٨٩,٦١)
المجموع	٤٨,٣٩٠ (٪١٠٠,٠)	٦٧,٢٥٨ (٪١٠٠,٠)	١٢١,٦٧٣ (٪١٠٠,٠)	٢٠٠,٢٣٨ (٪١٠٠,٠)

(ج) الانخفاض الكبير فى مشاركة النساء ضمن القوى العاملة (مشتغلون ومتعطلون جدد) ؛ إذ تصل النسبة المئوية لهن (٪٨,٢٢) فى المتوسط خلال

المصادر :

(*) محمد الكبيسى ، القوى العاملة فى قطر : رؤية بنائية وتحليل تتبعى ، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، العدد (١٣) ، جامعة قطر ، ١٩٨٩ ، ص٨٦ .

(**) جورج القصيفى : نحو سياسة لتنمية القوى العاملة فى مجلس التعاون الخليجى ، المستقبل العربى ، ١٩٨٨ ، ص٨٢ .

(***) السيد الحسينى : البناء المهنى والتنمية فى قطر : دراسة للتركيب الاجتماعى للقطاع الحكومى ، التعاون ، العدد ١٨ ، يونيو ١٩٩٠ ، ص٧٧ .

(****) الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) ، المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد الثالث عشر ، يونيو ١٩٩٣ ، جدول رقم ٨ ، ص٤٦ .

عـامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ . مع ارتفاع هذا المتوسط بنسبة (١٨,٨٦٪) خلال عام ١٩٨٦ .

(د) انخفـاض نسـبة المشـتغلات إلى جملة النساء النشطات اقتصاديا (١٥ سـنة فأكثر) فى دولة قطر؛ إذ بلغ متوسط النسبة المئوية لمشاركتهن (١٧,١٧٪) خـلال عـامى ١٩٨١، ١٩٨٢، ثـم ارتفعت لتصل إلى (٣٧,٨) فى عام ١٩٩٧ ؛ أى بـزيادة قدرها (١٢٠٪) . بيد أن معدل المشاركة للمشتغلات لا يزال ضعيفا قياسا بمجموعهن العام ضمن تعداد السكان بدولة قطر .

(هـ) انخفـاض النسـبة المئوية للإناث النشطات اقتصاديا (١٥ سنة فأكثر) إلـى إجمالى عدد السكان فى دولة قطر ؛ إذ لا يتعدى متوسط هذه النسبة خلال أعـوام ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٦ (٢٠,٣٪) ، وهـذا يعكـس غلـبة صـفة الذكورة بمعدل أربعة أضعاف صفة الأنوثة فى سوق العمل . ويرجع سبب ذلك الفارق إلى ارتفاع نسبة الذكور فى العمالة الوافدة ، كما يتضح من بيانات الجدول رقم (١) . إضـافة لذلك تعكس تلك البيانات تنامى حجم القوى العاملة فى المجتمع القطرى بيـن عـامى ١٩٧٠ ، ١٩٨٦ بنسـبة تصـل إلـى (٣١٣,٨٪) (من ٤٨٣٩٠ إلى ٢٠٠٢٣٨ مشـتغلا) . وتـرجع هـذه الـزيادة إلـى هيمـنة العمالة الوافدة على قوة العمـل . وسجلت نسبة الزيادة فى حجم قوة العمل (٤٢٥٪) بين عامى ١٩٨٦، ١٩٩٧ حيث بلغت قوة العمل ٢٨٥٤٣١ مشتغلا فى عام ١٩٩٧[٦] .

جدول رقم (٢)

توزيع قوة العمل حسب القطاع والجنسية فى عامى ١٩٨١، ١٩٨٦م

السنوات	١٩٨١(*)			١٩٨٦(**)		
القطاع	قطرى	وافد	المجموع	قطرى	وافد	المجموع
الحكومى	١١٩٥٢ (٨٦,٦٥)	٢٩٧٦٩ (٣٧,٨٢)	٤١٧٢١ (٤٥,١٠)	١٨٣٥٠ (٨٨,٧١)	٥٥٢٠٩ (٣٠,٩٧)	٧٣٥٥٩ (٣٦,٩٧)
المختلط	٣٤٢ (٢,٤٨)	٣٣٥٩ (٤,٢٧)	٣٧٠١ (٤,٠٠)	٢٧٥ (١,٣٣)	٤٦١٤ (٢,٥٩)	٤٨٨٩ (٢,٤٦)
الخاص	١٤٩٩ (١٠,٨٧)	٤٥٥٩٣ (٥٧,٩٠)	٤٧٠٩٢ (٥٠,٩٠)	٢٠٦١ (٩,٩٦)	١١٨٤٦٧ (٦٦,٤٤)	١٢٠٥٢٨ (٦٠,٥٧)
المجموع	١٣٧٩٣ (١٤,٩١)	٧٨٧٢١ (٨٥,٠٩)	٩٢٥١٤ (١٠٠,٠٠)	٢٠٦٨٦ (١٠,٤٠)	١٧٨٢٩٠ (٨٩,٦٠)	١٩٨٩٧٦ (١٠٠,٠٠)

أ - توزيع العمالة فى المجتمع القطرى وفق القطاعات الاقتصادية :

إذا كانت هيمنة العمالة الوافدة تمثل ظاهرة نوعية لسوق العمل فى دولة قطر ، فإن ما تتضمنه البيانات الإحصائية حول توزيع القوى العاملة فى القطاعات الاقتصادية الثلاثة (الحكومى ، والمختلط ، والخاص) ، تشير إلى تركز واضح

المصادر :

(*) الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) ، المجموعة الإحصائية السنوية ، يوليو ١٩٨٢م ، جداول أرقام (٢٣) ، (٢٤) ، (٢٥) ، ص ص ٣٣ - ٣٥ .

(**) الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) ، المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد السابع ، يوليو ١٩٨٧ ، جدول رقم (٢٥) ، ص٣٤ .

للقطريين فى القطاع الحكومى ثم فى القطاع الخاص ، بينما تتدنى نسبتهم من جملة المشتغلين فى القطاع المختلط . وتوضح بيانات الجدول رقم (٢) المؤشرات الآتية:

(١) استئثار القطاع الخاص بأكبر نسبة مئوية من القوى العاملة ، ثم يليه القطاع الحكومى ثم القطاع المختلط . والملاحظ هو تدنى حجم العمالة فى القطاع المختلط قياسا بالقطاعين الآخرين لعدة أسباب من أهمها :

أ - اتصاف القطاع المختلط بتكثيف رأس المال المستثمر فى المشروعات الصناعية التى تتطلب أعدادا قليلة من قوة العمل .

ب - حداثة عهد هذا القطاع الذى بدأ ينشط منذ السبعينيات ، خاصة فى مجال الصناعات البترولية .

(٢) تركز الغالبية العظمى من القطريين فى القطاع الحكومى ، حيث تبلغ نسبتهم فى هذا القطاع (٨٦,٦٥٪) ، (٨٨,٧١٪) فى عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٦ وذلك من إجمالى القطريين المشتغلين فى القطاعات الثلاثة ، فى حين تصل نسبتهم فى القطاع الخاص (١٠,٨٢٪) ، (٩,٩٦٪) من إجمالى العمالة القطرية فى عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٦م . بينما تنخفض بصورة ملحوظة النسبة المئوية للمشتغلين فى القطاع المختلط من إجمالى القطريين فى القطاعات الثلاثة فتبلغ (٢,٤٨٪) فى عام ١٩٨١م مقابل (١,٣٣٪) فى عام ١٩٨٦م .

(٣) تركز العمالة الوافدة فى القطاع الخاص بنسب مئوية من إجمالى العمالة الوافدة تبلغ (٥٧,٩٠٪) ، (٦٦,٤٤٪) فى عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٦م . ويحتل القطاع الحكومى المرتبة الثانية من حيث تركز العمالة الوافدة قياسا بجملتها فى القطاعات الثلاثة ، فتبلغ النسب المئوية للعمالة الوافدة داخل القطاع

الحكومى وفق ترتيبها الزمنى فى العامين (٣٧,٨٢٪) ، (٣٠,٩٧٪) من جملتها داخل القطاعات الثلاثة .

(٤) تراجع نسبى لإسهام القطريين فى القطاعين المختلط والخاص فى عام ١٩٨٦م .

جدول رقم (٣)

نسبة النساء إلى قوة العمل حسب الجنسية فى دولة قطر

فى أعوام ١٩٨٠، ١٩٨٦، ١٩٩٧م (نسبة مئوية)

الجنسية	١٩٨٠(*)	١٩٨٦(**)	١٩٩٧(***)
قطريات	٤,٣١	١,٤٩	٣,٤٧
عربيات	٣,٧٥	١,٥٥	٦,٤٥
أجنبيات	١,٩٧	٦,٦٩	٧,٤٨
الجملة	١٠,٠٣	٩,٧٣	١٣,٤٧

المصادر :

(*) الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) ، المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد الثانى ، يوليو ١٩٨٢م ، جدول رقم (٢٥) ، ص٣٥ .

تقتصر قوة العمل هنا على جملة العاملين فى القطاعين الحكومى والمختلط فقط .

(**) الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) ، المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد الثالث عشر ، ١٩٩٣م ، جدول رقم (٢٧) ، ص٤٥ .

(***) الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) ، المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد الثامن عشر، يوليو ١٩٩٨ ، جدول رقم (١٣) ، ص٢٩ ، جدول رقم (٢٢) ص٤١، جدول رقم (٣٠)، ص٥٣.

مشاركة المرأة فى سوق العمل :

تشير بيانات الجدول رقم (٣) إلى انخفاض نسبة المشاركة النسائية فى سوق العمل ، حيث بلغت تلك النسبة (١٠,٠٤٪) ، (٩,٧٣٪) (١٣,٤٧٪) من جملة قوة العمل فى دولة قطر فى أعوام ١٩٨٠ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٧م . ونستخلص من بيانات الجدول كذلك الارتفاع النسبى لمشاركة المرأة القطرية التى بلغت (٤,٣١٪) من إجمالى قوة العمل ، ثم تلتها المرأة العربية بنسبة (٣,٧٥٪) ، ثم المرأة الأجنبية فى المركز الأخير بنسبة مئوية قدرها (١,٩٧٪) ، وذلك وفق تقديرات عام ١٩٨٠م للعمالة فى القطاعين الحكومى والمختلط . بينما سجلت مشاركة المرأة الأجنبية فى عام ١٩٨٦م أعلى نسبة مئوية، حيث بلغت (٦,٦٩٪) من جملة قوة العمل مقابل (١,٤٩٪)، (١,٥٥٪) للقطريات والعربيات على التوالى . وبلغت نسبة العمالة النسائية القطرية (٣,٤٧٪) من إجمالى النشطات اقتصاديا فى عام ١٩٩٧ مقابل (٦,٤٥٪) ، (٧,٤٨٪) للعربيات والأجنبيات على التوالى .

ومن هنا فإن مشاركة القطريات فى سوق العمل تعد مشاركة ضئيلة إذا قورنت بنسبتهن من إجمالى السكان . فمن واقع بيانات الإحصائيات الحيوية للسكان تبلغ نسبة الإناث (٣٢,٨٥٪) من جملة السكان مقابل (٢٤,٣٥٪) من جملة السكان النشطين اقتصاديا (١٥سنة فأكثر)[٧] . ويعكس هذا التفاوت بين نسبة الإناث فى سوق العمل إلى نسبتهن من جملة السكان النشطين اقتصاديا الإهدار الكبير فى الموارد البشرية رغم صغر القاعدة الديموغرافية فى دولة قطر ، فى حين تصل جملة العمالة النسائية الفعلية ٣٧٧٣٧ مشتغلة وفق حصر عام ١٩٩٧ ؛ أى بنسبة (٣٣,٥٣٪) من جملة النشطات اقتصاديا (١٥ سنة فأكثر) والبالغ عددهن ١١٢٥٥٥ مشتغلة[٨] .

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبى للعمالة النسائية فى القطاع الحكومى

حسب الجنسية فى عامى ١٩٨٠، ١٩٨٦ م

الجنسية	١٩٨٠(*)	١٩٨٦(**)	١٩٩٧(***)
قطريات	٤٣,٤٧	٤٢,٧٤	٧١,٢٤
عربيات	٣٧,٤٢	٣٣,٨٩	١٣,٣٢
أجنبيات	١٩,١١	٢٣,٣٧	١٥,٤٤
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

تكشف بيانات الجدول رقم (٤) عن الارتفاع النسبى لمشاركة القطريات فى القطاع الحكومى من جملة العمالة النسائية فى أعوام ١٩٨٠ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٧م ، حيث بلغت نسبتهن (٤٣,٤٧٪) ، (٤٢,٧٤٪) ، (٧١,٢٤٪) فى الأعوام الثلاثة على التوالى. وسجلت الأجنبيات أقل نسبة من المشاركة فى عامى ١٩٨٠، ١٩٨٦ ، حيث بلغت النسبة (١٩,١١٪) ، (٢٣,٣٧٪) على التوالى ، من جملة المشتغلات فى القطاع الحكومى ، فى حين سجلت العمالة النسائية العربية

المصادر :

(*) الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) ، المجموعة الإحصائية السنوية ، يوليو ١٩٨٢م ، جدول رقم ٢٥ ، ص٣٥ .

(**) الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) ، المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد الثالث عشر ، ١٩٩٣م ، جدول رقم ٢٩ ، ص٤٨ .

(***) الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) ، المجموعة الإحصائية السنوية العدد الثامن عشر ، يوليو ١٩٩٨ ، جدول رقم (٢٢) ، ص٤١ .

أقل نسبة (١٣,٣٢٪) فى عام ١٩٩٧ مقابل (١٥,٤٤٪) للأجنبيات من إجمالى عدد المشتغلات فى القطاع الحكومى .

مشاركة المرأة فى القطاعات الاقتصادية :

تكشف بيانات ملحق رقم (١) عن عدد من المؤشرات المهمة الآتية :

(١) تتركز القطريات بشكل يكاد يكون كاملا فى القطاع الحكومى ، فتبلغ النسبة المئوية لهن (٩٧,٧٨٪) من إجمالى القطريات فى القطاعات الثلاثة عام ١٩٨٦م ، بينما تتركز العمالة النسائية الوافدة فى القطاع الخاص ثم القطاع الحكومى حيث تبلغ النسبة (٧٤,٦٩٪) ، (٢٣,٧٥٪) فى القطاعين على التوالى ، بينما تنخفض بشكل ملحوظ مشاركة المرأة فى القطاع المختلط .

(٢) ندرة مشاركة القطريات فى القطاع المختلط .

(٣) تدنى النسبة المئوية لمشاركة القطريات فى القطاعين الحكومى والمختلط إذا قيست بالعمالة القطرية أو العمالة الكلية فى كل قطاع منهما على حدة .

تعطى بيانات جدول رقم (٥) المتعلقة بتوزيع العمالة فى القطاع الخاص فى عامى ١٩٨٣ ، ١٩٨٧م المؤشرات الآتية :

(١) انخفاض نسبة مشاركة المرأة فى القطاع الخاص حيث تبلغ النسبة (١,٣١٪) ، (٢,٥٣٪) من جملة المشتغلات فى هذا القطاع فى عامى ١٩٨٣ ، ١٩٨٧م على التوالى .

(٢) سجلت المرأة فى عام ١٩٨٣ أعلى مشاركة لها فى قطاع التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال ، حيث بلغت النسبة (٤٤,٣٧٪) من

إجمـالى المشـتغلات فى هذا القطاع . بينما فى عام ١٩٨٧م ، كانت أعلى نسبة مشـاركة للمـرأة فـى قطاع خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية ، حيـث بلغـت النسـبة (٥٣,٥٤٪) مـن جملـة قـوى العمـل النسائية فى القطاع الخاص .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
نشر أعمال المنظمات العربية

جدول رقم (٥) توزيع العاملين فى القطاع الخاص تبعًا للنوع والنشاط الاقتصادى بدولة قطر فى يناير عام ١٩٨٣م، وفى ديسمبر ١٩٨٧م

السنة	١٩٨٣(*)						١٩٨٧(**)					
	ذكور		إناث		المجموع		ذكور		إناث		المجموع	
النشاط الاقتصادى	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
المناجم والمحاجر	١٠٩	٠,١٦	٣	٠,٣٤	١١٢	٠,١٧	٤٠٢	١,٧٥	١	٠,١٧	٤٠٣	١,٧٢
الصناعات التحويلية	١١٣٤٨	١٦,٩٧	١٣	١,٤٦	١١٣٦١	١٦,٧٧	٤٦٦٦	٢٠,٣٧	٢٤	٤,٠٤	٤٦٩٠	١٩,٩٥
التشييد والبناء	٢٨٧٥٠	٤٣,٠٠	٧١	٨,٠٠	١٨٨٢١	٤٢,٥٤	٧٨٦٩	٣٨,٢٧	١٣	٢,١٩	٨٧٨٢	٣٧,٣٦
التجارة والمطاعم والفنادق	١٥٠٨٧	٢٢,٥٦	٢٦٢	٢٩,٥٠	١٥٣٤٩	٢٢,٦٥	٥٤٣٤	٢٣,٧٢	٥٦	٩,٤٣	٥٤٩٠	٢٣,٣٦
النقـــل والتخزين	٢٩٥٠	٤,٤١	٥٢	٥,٨٦	٣٠٠٢	٤,٤٣	٩٦٩	٤,٢٣	٥٤	٩,٠٩	١٠٢٣	٤,٣٥
التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	٢٩٢٤	٤,٣٤	٣٩٤	٤٤,٣٧	٣٣١٨	٤,٨٩	١٢٢٤	٥,٣٤	١٢٨	٢١,٥٤	١٣٥٢	٥,٧٥
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	٥٧٠٢	٨,٥٣	٩٣	١٠,٤٧	٥٧٩٥	٨,٥٥	١٤٤٧	٦,٣٢	٣١٨	٥٣,٥٤	١٧٦٥	٧,٥١
المجموع	٦٦٨٧٠	٩٨,٦٩	٨٨٨	١,٣١	٦٧٧٥٨	١٠٠,٠	٢٢٩١١	٩٧,٤٧	٥٩٤	٢,٥٣	٢٣٥٠٥	١٠٠,٠

المصادر : (*) الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) ، نتائج مسح العاملين فى القطاع الخاص ، فبراير ١٩٨٤م، جدول (١٤) .

(**) الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) ، المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد التاسع ، يوليو ١٩٨٩م، جدول رقم (٦٣)، ص ٨٢ .

المؤشر الثانى : البطالة البنائية Strucural Unemployment

تمثل البطالة البنائية مشكلة اجتماعية كبرى ظهرت فى سوق العمل نتيجة سعى المشروعات الرأسمالية وغير الرأسمالية للبحث عن العمالة الأرخص أجرا[٩]. ويتمثل هذا المؤشر جليا فى سوق العمل داخل دولة قطر حيث تزايدت أعداد العمالة الآسيوية رخيصة الأجر بينما تتراجع العمالة العربية الأكثر خبرة ودراية وقدرة على التخاطب والتعامل مع الزبائن والعملاء .

ويقاس هذا المؤشر من خلال البيانات المتعلقة بالموضوعات الآتية :

(١) تناقص حجم العمالة العربية غير القطرية داخل سوق العمل .

(٢) تنامى حجم العمالة الآسيوية فى سوق العمل .

(٣) مصاحبات التراجع والتنامى فى البندين السابقين ؛ كارتفاع نسبة الأمية بين العاملين ، إضافة إلى تركز معظمهم فى الفئات العمرية الشبابية التى ينقصها الخبرة الفنية الطويلة فى مجال العمل التنظيمى ، مع غلبة صفة الذكورة وانخفاض واضح فى نسبة المتزوجين وخاصة داخل شريحة العمالة الوافدة .

(٤) انخفاض الدخل السنوى لغالبية العمالة الوافدة المنتظمة (ويقصد بها تلك التى تعمل بدوام كامل وبشكل منتظم) .

ويمكن عقد المقارنة بين معدلات تناقص العمالة العربية وتنامى العمالة الآسيوية فى دولة قطر من خلال البيانات الإحصائية المتعلقة بالتوزيع النسبى لقوة العمل الوافدة حسب الجنسية عمومًا ، ثم تفصيلا على مستوى القطاعات الاقتصادية الثلاثة (الحكومى ، المختلط ، الخاص) .

تتضح هيمنة العمالة الآسيوية على سوق العمل من بيانات الجهاز المركزى للإحصاء الخاصة بالسكان النشطين اقتصاديا (١٥ سنة فأكثر) فى مارس

١٩٨٦م ، حيث بلغت النسبة المئوية للعاملين العرب (غير القطريين) بأجر (٢١,١٧٪) مقابل (٧٨,٨٣٪) للعمالة الآسيوية (بافتراض إهمال العمالة الأجنبية غير الآسيوية لضآلة حجمها من المجموع الكلى للعمالة الأجنبية فى سوق العمل القطرى) . ويتضح انخفاض النسبة المئوية للعمالة العربية فى قوة العمل القطرية فى عام ١٩٨٦م ، إذا قورنت بنسبتها خلال عام ١٩٧٥م ، حيث بلغت (٢٧,٧٪) مقابل (٦٣,٣٪) من الآسيويين[١٠] .

جدول رقم (٦)

المشتغلون فى القطاعين : الحكومى والمختلط حسب الجنسية فى عام ١٩٩٧م

القطاع	الحكومى (*)		المختلط (**)	
الجنسية	العدد	٪	العدد	٪
قطر	٢٥٥٦٥	٤٨,٧٩	٧٨٣	١٤,٨٩
بقية دول مجلس التعاون	٥٣٥	١,٠٢	٤١	٠,٠١
باقى الدول العربية	٩٨٠٥	١٨,٧٤	١١٣٧	٢١,٦٣
دول آسيوية	١٥٥١٨	٢٩,٥٢	٢٨٨٤	٥٤,٨٣
دول أوربية	٦٥٠	١,٢٤	٢٣٤	٤,٤٥
دول أخرى	٣٢٥	٠,٠١	١٨١	٣,٤٤
المجمـــوع	٥٢٣٩٨	١٠٠,٠	٥٢٦٠	١٠٠,٠

المصادر :

(*) الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) ، المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد الثامن عشر ، يوليو ١٩٩٨م ، جدول ، رقم (٢٢) ، ص٤١ .

(**) الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد الثامن ، يوليو ١٩٩٨ ، جدول رقم (٣٠) ، ص٥٣ .

(١) التوزيع النسبى للعمالة وفق الجنسية فى القطاعات الاقتصادية الثلاثة :

أ – يتضح من بيانات الجدول رقم (٦) ، أن نصيب القطاع المختلط من قوة العمل القطرية يبلغ (١٤,٨٩٪) من إجمالى المشتغلين فى هذا القطاع البالغ عددهم ٥٢٦٠ مشتغلا ، مقابل (٤٨,٧٩٪) عمالة قطرية فى القطاع الحكومى فى عام ١٩٩٧م .

ب - تبلغ نسبة العمالة الآسيوية فى القطاع الحكومى حوالى (٣٠٪) ، ويلى ذلك من حيث الحجم العمالة العربية ، حيث تبلغ (١٩,٧٦٪) من جملة المشتغلين فى هذا القطاع عام ١٩٩٧ .

ج - تبلغ النسبة المئوية لتركز العمالة العربية فى القطاع الحكومى (٨٩,٧٧٪) من جملتها فى القطاعين ، مقابل نسبة مئوية تبلغ (٨٤,٣٣٪) للعمالة الآسيوية من جملتها فى القطاعين خلال عام ١٩٩٧ .

(٢) التوزيع النسبى للعمالة داخل القطاع الخاص :

يمثل القطاع الخاص فى المجتمع القطرى مجالا اقتصاديا يتصف بخصائص تميزه عن القطاعين السابقين من منظور العمالة ، محور اهتمامنا الراهن . وأول تلك الخصائص تنوع نشاطات القطاع الخاص وتشتته ديموغرافيا ، وعدم تبعيته لإدارة أو سلطة مركزية محددة تتولى تنظيمه أو التخطيط له . وربما كان هذا السبب وراء عدم دقة البيانات الإحصائية المتعلقة به والخاصة بالعمالة . لذلك سوف نحاول فى عرضنا للتوزيع النسبى للعمالة فى القطاع الخاص أن نعتمد على نتائج المسح بالعينة لمنشآته والعاملين بداخله الذى قام به الجهاز المركزى

للإحصاء فى يناير عام ١٩٨٣م . هذا بالإضافة إلى الاستعانة بالبيانات الإحصائية التى تقدمها الهيئات الدولية حول عمالة القطاع الخاص فى دولة قطر . كما ستقتصر تلك البيانات الإحصائية على عقد الثمانينيات وما بعدها ، نظراً لعدم توفر بيانات إحصائية سابقة عن هذا القطاع المهم . ومما يجدر التنويه إليه أن توزيع العمالة داخل القطاع الخاص يتفاوت من حيث الحجم والتوزيع النسبى فى أربعة أنشطة رئيسية تكون جوهر هذا القطاع ، هى : التشييد والبناء ، الصناعات التحويلية ، التجارة والمطاعم والفنادق ، وخدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية . ويعد نشاط الخدمات الأكثر هيمنة فى القطاع الخاص، ومن ثم يقل إسهامه فى الأنشطة الإنتاجية .

يتضح من بيانات الجدول رقم (٥) أن معظم العاملين من الذكور ؛ إذ بلغت نسبتهم (٩٨,٦٩٪) فى يناير عام ١٩٨٣م مقابل (٩٧,٤٧٪) من جملة المشتغلين فى هذا القطاع فى ديسمبر عام ١٩٨٧م. كما يتضح تركز معظم العمالة الذكرية فى نشاط التشييد والبناء بنسبة بلغت (٤٣٪)، (٣٨,٢٧٪) من إجمالى الذكور العاملين خلال عامى ١٩٨٣، ١٩٨٧ على التوالى . ثم يحتل نشاط التجارة والمطاعم والفنادق المرتبة الثانية بنسبة مئوية بلغت (٢٢,٥٦٪)، (٢٣,٧٢٪) فى عامى ١٩٨٣، ١٩٨٧ على التوالى. ثم تأتى الصناعات التحويلية فى المرتبة الثالثة من حيث حجم العمالة الذكرية التى بلغت نسبتها (١٦,٩٧٪) فى عام ١٩٨٣ مقابل (٢٠,٣٧٪) فى عام ١٩٨٧ من إجمالى العمالة الذكرية . ويحتل نشاط خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية المرتبة الرابعة من إجمالى العمالة الذكرية حيث بلغت النسبة (٨,٥٣٪) ، (٦,٣٢٪) فى عامى ١٩٨٣ ، ١٩٨٧ على التوالى .

جدول رقم (٧)

المشتغلون فى القطاع الحكومى حسب الحالة التعليمية والجنسية فى عام ١٩٩٧

الحالة التعليمية	قطرى		غير قطرى		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أمى	٣٣٣٠	١٣,٠٣	٣٨٩٩	١٤,٥٣	٧٢٢٩	١٣,٨٠
يقرأ ويكتب	١٣٤٥	٥,٢٦	٤٧٣	١,٧٦	١٨١٨	٣,٤٧
ابتدائية	١٦٤١	٦,٤٢	٤٢٦	١,٥٩	٢٠٦٧	٣,٩٤
إعدادية	١٥٧٠	٦,١٤	٦٠٠	٢,٢٤	٢١٧٠	٤,١٤
ثانوية	٤٩١٨	١٩,٢٤	٤٠٨٤	١٥,٢٢	٩٠٠٢	١٧,١٨
دبلوم (أقل من الجامعة)	١٢٥٩	٤,٩٢	٣٠٨٦	١١,٥٠	٤٣٤٥	٨,٢٩
بكالوريوس	٩٠٤٨	٣٥,٣٩	٦٥٢٧	٢٤,٣٢	١٥٥٧٥	٢٩,٧٢
دبلوم عالى	٦٩	٠,٢٧	٢٠٢	٠,٧٥	٢٧١	٠,٥٢
ماجستير	٢٧٥	١,٠٨	٦٢٠	٢,٣١	٨٩٥	١,٧١
دكتوراه	١١٦	٠,٤٥	٣٩٠	١,٤٥	٥٠٦	٠,٩٧
غير مبين	١٩٩٤	٧,٨٠	٦٥٢٦	٢٤,٣٢	٨٥٢٠	١٦,٢٦
المجموع	٢٥٥٦٥	١٠٠,٠	٢٦٨٣٣	١٠٠,٠	٥٢٣٩٨	١٠٠,٠

المصدر : الجهاز المركزى للإحصاء ، (دولة قطر) ، المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد الثامن عشر، يوليو ١٩٩٨، جدول رقم (٢٤)، ص ٤٤.

(٣) قوة العمل حسب الحالة التعليمية والجنسية فى القطاعات الاقتصادية :

يعد التعليم أحد المؤشرات الدالة على مدى اكتساب سوق العمل الرسمى للخصائص المهنية الفنية Professionalization . وإذا أردنا أن نتعرف على مدى تطور الحالة التعليمية لقوة العمل فى المجتمع القطرى ، فعلينا أن نقف على تناميها والتوزيع النسبى لها وفقا للجنسية داخل كل قطاع اقتصادى . وتأسيسًا على ذلك ، تظهر البيانات الموضحة فى ملحق رقم (٢) ، وجدول رقم (٧) المتعلقة بتوزيع قوة العمل فى القطاع الحكومى حسب الجنسية والحالة التعليمية فى عامى ١٩٨٠ ، ١٩٩٧ ، المؤشرات الاجتماعية الآتية :

أ - قوة العمل فى القطاع الحكومى :

(١) الارتفاع فى عدد العاملين الحاصلين على مؤهل جامعى فأعلى ضمن قوة العمل الحكومى فى عام ١٩٩٧ ، حيث بلغت نسبتهم (٣٢,٤٧٪) مقابل (١٣,٣٠٪) من قوة العمل فى عام ١٩٨٠م . ومن ثم بلغت نسبة الزيادة فى عدد الحاصلين على مؤهلات جامعية فأعلى داخل القطاع الحكومى (١٤٤٪) فى المتوسط قياسًا على نسبتهم فى عام ١٩٨٠م .

(٢) الانخفاض فى نسبة الحاصلين على مؤهل متوسط من جملة قوة العمل فى عام ١٩٩٧م ، حيث بلغت (١٧,١٨٪) قياسا على نسبتهم فى عام ١٩٨٠م التى بلغت (٢٢,٢٦٪) .

القطريون فى قوة العمل الحكومى حسب الحالة التعليمية :

(١) الارتفاع فى عدد القطريين الحاصلين على مؤهلات جامعية فأعلى حيث بلغت نسبتهم (٣٧,١٩٪) من إجمالى القطريين داخل القطاع الحكومى فى عام ١٩٩٧م مقابل (٨,١١٪) عام ١٩٨٠م . وتبلغ نسبة الزيادة (٣٥٩٪) .

(٢) الارتفاع النسبى فى عدد القطريين الحاصلين على مؤهلات علمية

متوسطة حيث بلغت نسبتهم (١٧,٦٣٪) ، (١٩,٢٤٪) من إجمالى قوة العمل القطرية فى القطاع الحكومى فى عامى ١٩٨٠ ، ١٩٩٧ على التوالى .

(٣) الانخفاض النسبى فى عدد القطريين الحاصلين على مؤهلات دون المتوسطة، حيث بلغت نسبتهم (١٢,٥٦٪) فى عام ١٩٩٧ مقابل (١٤,٨١٪) فى عام ١٩٨٠ .

(٤) الانخفاض الحاد فى نسبة الأمية / بدون مؤهل داخل شريحة العمالة القطرية من (٥٩,٣٣٪) عام ١٩٨٠ إلى (١٣,٠٣٪) فى عام ١٩٩٧ ، بما يوازى نسبة انخفاض تصل (٤٥,٥٪) .

الوافدون العرب فى القطاع الحكومى حسب الحالة التعليمية :

(١) الارتفاع الملحوظ فى نسبة الحاصلين على مؤهل جامعى فأعلى بين العرب فى القطاع الحكومى ، وذلك من نسبة (٣٩,٢٧٪) فى عام ١٩٨٠ ، إلى (٤٢,٧٩٪) فى عام ١٩٩٢م .

(٢) الانخفاض فى نسبة الحاصلين على مؤهل متوسط من جملة العرب المشتغلين فى القطاع الحكومى حيث بلغت (٢٢,٣٥٪) فى عام ١٩٩٢ مقابل (٣٢,٢١٪) فى عام ١٩٨٠ .

(٣) الانخفاض الملحوظ فى عدد العاملين العرب الحاصلين على مؤهلات دون المتوسط ، فبينما بلغت نسبة هؤلاء (٦,٠٤٪) فى عام ١٩٨٠ ، انخفضت لتصل إلى (٢,٤١٪) فى عام ١٩٩٢م .

(٤) الانخفاض الحاد فى نسبة الأمية / بدون مؤهل بين العاملين العرب حيث بلغت نسبتهم (٥,١٦٪) من جملة المشتغلين فى القطاع الحكومى فى عام ١٩٩٢ مقابل (٢٢,٤١٪) فى عام ١٩٨٠م .

الأجانب فى قوة العمل فى القطاع الحكومى :

(١) الارتفاع فى نسبة الحاصلين على مؤهل جامعى فأعلى من جملة الأجانب المشتغلين فى القطاع الحكومى ، فبينما كانت النسبة (٥,٥٧٪) فى عام ١٩٨٠ ، ارتفعت لتصل إلى (١٢,١٦٪) فى عام ١٩٩٢م .

جدول رقم (٨)

المشتغلون فى القطاع الحكومى حسب الحالة التعليمية والجنسية فى عام ١٩٩٧

الحالة التعليمة	قطرى		غير قطرى		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أمى	٤٤	٥,٦٢	١١٠	٢,٤٦	١٥٤	٢,٩٣
يقرأ ويكتب	١٠	١,٢٨	٤٨١	١٠,٧٤	٤٩١	٩,٣٣
ابتدائية	٤٦	٥,٨٧	١١٥	٢,٥٧	١٦١	٣,٠٦
إعدادية	١٢٠	١٥,٣٣	٢٥٤	٥,٦٧	٣٧٤	٧,١١
ثانوية	٢٣٠	٢٩,٣٧	١١٢٣	٢٥,٠٨	١٣٥٣	٢٥,٧٢
دبلوم (أقل من الجامعة)	٥١	٦,٥١	٤٥٦	١٠,١٩	٥٠٧	٩,٦٤
بكالوريوس	٢٥٦	٣٢,٦٩	١٦٩٣	٣٧,٨٢	١٩٤٩	٣٧,٠٥
دبلوم عالى	١	٠,١٣	٣٣	٠,٧٤	٣٤	٠,٦٥
ماجستير	١٤	١,٧٩	١٤٧	٣,٢٨	١٦١	٣,٠٦
دكتوراه	-	-	٢٠	٠,٤٥	٢٠	٠,٣٨
غير مبين	١١	١,٤٠	٤٥	١,٠١	٥٦	١,٠٦
المجموع	٧٨٣	١٠٠	٤٤٧٧	١٠٠	٥٢٦٠	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) ، المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد الثامن عشر ، يوليو ١٩٩٨ ، جدول رقم (٣٢) ، ص٥٦ .

(٢) الارتفاع الطفيف فى نسبة الحاصلين على مؤهلات متوسطة حيث بلغت نسبتهم (٢٢,١٦٪) فى عام ١٩٩٢ مقابل (٢٠,٨٦٪) فى عام ١٩٨٠م .

(٣) الانخفاض الملحوظ فى نسبة الحاصلين على مؤهلات دون المتوسطة من جملة الأجانب المشتغلين فى القطاع الحكومى، فبينما بلغت نسبتهم (٨,٣٥٪) فى عام ١٩٨٠ ، انخفضت إلى النصف تقريبا فى عام ١٩٩٢ ، حيث بلغت (٤,٠٥٪) .

(٤) الانخفاض الحاد فى نسبة الأمية خلال الفترة ما بين عامى ١٩٨٠ ، ١٩٩٢ ، حيث بلغت (٦٤,٩١٪) فى عام ١٩٨٠ ، وانخفضت لتصل إلى (٢٧,٢٧٪) فى عام ١٩٩٢ من جملة الأجانب فى القطاع الحكومى .

ب- التوزيع النسبى للعمالة حسب الجنسية والحالة التعليمية فى القطاع المختلط :

تعطى البيانات المدونة فى ملحقى رقم (٣) ، ورقم (٤) الخاصة بتوزيع قوة العمل فى القطاع المختلط حسب الجنسية والحالة التعليمية فى عامى ١٩٨٠ ، ١٩٩٢ المؤشرات الاجتماعية الآتية :

- القطريون :

فى عام ١٩٨٠ ، لوحظ ارتفاع نسبة الأمية بين العمالة القطرية فى القطاع المختلط إذا قورنت بنظيرتها داخل القطاع الحكومى ، حيث بلغت نسبة الأمية / وبدون مؤهلات علمية بين القطريين (٦٦,٧٨٪) من جملتهم فى القطاع المختلط مقابل (٥٩,٣٣٪) فى القطاع الحكومى .

وعلى صعيد آخر ، إذا حاولنا مناقشة التوزيع النسبى للقطريين فى القطاع المختلط وفقا للحالة التعليمية ، فسوف يتضح لنا أن الأميين يحتلون المرتبة الأولى بنسبة بلغت (٦٦,٧٨٪) ، يليهم ذوو المستوى التعليمى دون المتوسط بنسبة مئوية بلغت (٢١,١٩٪) . ثم يحتل الحاصلون على مؤهلات متوسطة المرتبة الثالثة بنسبة مئوية بلغت (٦,٦٤٪) . وتأتى فئة الحاصلين على مؤهل جامعى فأعلى فى المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة مئوية قدرها (٤,٦٥٪) من قوة العمل القطرية فى القطاع المختلط فى عام ١٩٨٠م . بينما فى عام ١٩٩٧ ، اختلف هذا الترتيب النسبى للقطريين حسب الحالة التعليمية فى القطاع المختلط حسب البيانات المدونة بالجدول رقم (٨) إذ احتلت فئة الحاصلين على مؤهل جامعى فأعلى المرتبة الأولى بنسبة مئوية بلغت (٣٤,٦١٪) ، تليها مباشرة فئة الحاصلين على مؤهل متوسط فى المرتبة الثانية بنسبة مئوية بلغت (٢٩,٣٧٪)، كما احتلت فئة الحاصلين على مؤهلات دون المتوسطة المرتبة الثالثة بنسبة مئوية بلغت (٢١,٢٪) ، ثم جاءت فئة القطريين الأميين وبدون مؤهلات علمية فى المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة مئوية بلغت (٦,٩٠٪) .

- الوافدون (عرب وأجانب) حسب الحالة التعليمية فى القطاع المختلط :

تكشف بيانات الملحقين رقم (٣) ، ورقم (٤) عن انخفاض ملحوظ فى نسبة الأمية بين العرب من جملتهم فى القوة العاملة داخل القطاع المختلط . فبينما بلغت تلك النسبة (١١,٦١٪) فى عام ١٩٨٠ ، انخفضت إلى (٤,٩٥٪) فى عام ١٩٩٢م . وبالمثل انخفضت نسبة الأمية بين العمالة الأجنبية من (١٩,١٦٪) فى عام ١٩٨٠ إلى (١٦,٥٦٪) فى عام ١٩٩٢م .

وفيما يختص بالنسبة المئوية للعرب الحاصلين على مستوى تعليمى دون المتوسط من جملتهم فى القطاع المختلط يتبين انخفاض النسبة من (٧,٨٤٪) فى عام ١٩٨٠ إلى (٦,٣٨٪) فى عام ١٩٩٢ ، بينما لم يطرأ أى تغيير جوهرى على نسبة التعليم دون المتوسط داخل العمالة الأجنبية خلال الفترة ما بين عامى ١٩٨٠ ، ١٩٩٢ ، فبينما تصل نسبة الحاصلين منهم على مستوى تعليمى دون المتوسط (١٢,٢٢) فى عام ١٩٨٠ ، بلغت (١٣,٥٨) فى عام ١٩٩٢م .

وعلى صعيد آخر ، ترتفع بشكل كبير نسبة الحاصلين على مؤهلات علمية جامعية فأعلى داخل شريحة العمالة العربية غير القطرية فى القطاع المختلط . ففى حين بلغت نسبة الحاصلين على المؤهلات الجامعية فأعلى (٢٣,٣٧٪) فى عام ١٩٨٠ ، ارتفعت النسبة إلى (٣٣,٠٥٪) فى عام ١٩٩٢ . بينما انخفضت نسبة الحاصلين على مؤهلات متوسطة فى عام ١٩٩٢ عنها فى عام ١٩٨٠ ، حيث بلغت النسبة المئوية (٥٥,٠٤٪) ، (٥٧,٠٤٪) على الترتيب .

ومن جهة أخرى ، تراجعت نسبة الحاصلين على مؤهلات علمية متوسطة بين الأجانب فى القطاع المختلط. ففى حين بلغت النسبة (٥٣,١٢٪) فى عام ١٩٨٠، انخفضت لتصل إلى (٤٩,٨٧٪) فى عام ١٩٩٢ . بينما ارتفعت نسبة الحاصلين على المؤهل الجامعى فأعلى خلال الفترة ما بين عامى ١٩٨٠ ، ١٩٩٢، حيث بلغت النسبة (١٤,٧٣٪) من جملة الأجانب فى القطاع المختلط فى عام ١٩٨٠ لتصل إلى (١٩,٦٣٪) فى عام ١٩٩٢م .

ج- التوزيع النسبى للعمالة فى القطاع الخاص حسب الجنسية والحالة التعليمية :

نظرا لعدم توفر بيانات إحصائية حول تطور العمالة فى القطاع الخاص ،

أسوة بالبيانات المتاحة للعمالة داخل القطاعين : العام والمختلط ، سوف نعتمد فى مناقشة التوزيع النسبى للعمالة فى القطاع الخاص وفقا للحالة التعليمية على البيانات التى اشتمل عليها المسحان اللذان أجراهما الجهاز المركزى للإحصاء فى يناير سنة ١٩٨٣ ، وديسمبر سنة ١٩٨٧ على العاملين فى منشآت القطاع الخاص .

- القطريون العاملون فى القطاع الخاص حسب الحالة التعليمية :

قبل أن نتحدث عن التوزيع النسبى للقطريين وفق الحالة التعليمية فى القطاع الخاص ، نرى ضرورة أن ننوه إلى مؤشرين مهمين : أولهما ما كشفت عنه البيانات الإحصائية التى أشرنا إليها سابقا من الانخفاض النسبى الملحوظ للقطريين ضمن قوة العمل فى القطاع الخاص ، مقارنة بنسبتهم سواء فى القطاع الحكومى أو فى القطاع المختلط ، والآخر التناقص المستمر فى عدد القطريين (ذكورا وإناثا) داخل القطاع الخاص ، وإن ازداد بمقدار يسير عدد القطريات . فمن خلال ما كشفت عنه دراسة حول تقدير احتياجات القوى العاملة فى القطاعين العام والخاص فى دولة قطر فى خلال الفترتين (١٩٧٤ - ١٩٧٥) و (١٩٧٩ - ١٩٨٠)[١١] ، ومن البيانات الإحصائية المتعلقة بالعمالة فى القطاع الخاص التى كشف عنها المسح فى عام ١٩٨٣[١٢] ، والبيانات حولها عام ١٩٨٧- يتبين الآتى :

(١) الانخفاض فى النسبة المئوية للقطريين المشتغلين ضمن جملة قوة العمل فى القطاع الخاص من (٢,٦٧٪) فى يناير سنة ١٩٨٣ إلى (١,٠٨٪) فى ديسمبر عام ١٩٨٧م .

(٢) الانخفاض الواضح فى مشاركة القطريين داخل القطاع الخاص ، فمن

خلال بيانات دراسة تقدير احتياجات القوى العاملة - التى سبقت الإشارة إليها - يتضح أن عدد القطريين فى مارس سنة ١٩٧٥ ، بلغ ٥٥٥٩ مشتغلا ؛ أى بما يوازى نسبة مئوية قدرها (١٨,٥٠٪) من جملة قوة العمل فى هذا القطاع التى بلغت ٢٩٩٩٤ مشتغلا .

تكشف بيانات ملحق رقم (٥) ، الخاصة بتوزيع العمالة فى القطاع الخاص حسب الجنسية والحالة التعليمية والجنس فى عام ١٩٨٣ ، عن المؤشرات الاجتماعية الآتية :

(١) ارتفاع نسبة الأميين وغير الحاصلين على مؤهلات علمية ؛ إذ تبلغ نسبتهم (٦١,٦٤٪) من القطريين ، فى حين تبلغ نسبة هذه الشريحة (٥٨,١٤٪) من جملة قوة العمل فى القطاع الخاص .

(٢) بلغت نسبة القطريين الحاصلين على مستوى علمى دون المتوسط (١٢,٢٥٪) ، مقابل (١٨,٥٠٪) حاصلين على مؤهلات متوسطة .

(٣) تصل نسبة القطريين الحاصلين على مؤهل جامعى فأعلى (٦,٢٩٪) من جملة القطريين العاملين فى القطاع الخاص ، البالغ عددهم ١٨١٢ مشتغلا .

(٤) انعدام شبه كامل لمشاركة المرأة القطرية فى القطاع الخاص ، (حيث تضمنت البيانات عاملة قطرية واحدة فقط حاصلة على المؤهل الجامعى) .

- الوافدون فى قوة العمل داخل القطاع الخاص حسب الحالة التعليمية :

تشير البيانات المدونة فى الملحق رقم (٥) إلى الارتفاع الحاد فى نسبة الأميين وغير الحاصلين على مؤهلات علمية من جملة العمالة الوافدة فى القطاع الخاص ؛ إذ بلغت النسبة المئوية لهؤلاء (٥٨,٨٠٪) من الذكور مقابل (١٢,١٥٪) من

الإنـاث . كمـا تبيـن أن النسـبة المـئوية للحاصـلين علـى مؤهلات علمية دون المتوسـطة بلغـت (١٦,٢٧٪) للذكـور من جملتهم فى شريحة العمالة الوافدة مقابل (٧,٦٦٪) للإناث من جملة الوافدات فى قوة العمل فى القطاع الخاص .

بلغـت النسـبة المـئوية للحاصـلين علـى مؤهـلات علمـية متوسطة من جملة العمالـة الوافدة (١٧,١٣٪) للذكور مقابل (٦٨,٣٢٪) للإناث . كما بلغت النسبة المئوية للحاصلين على مؤهلات جامعية فأعلى (٦,٢٤٪) للذكور مقابل (٢١,٣١٪) للإناث .

المؤشر الثالث : حجم العمالة فى المجتمع القطرى وفقا لمجال النشاط الاقتصادى :

نظـرا لحداثـة العهـد بالإحصائيات الرسمية فى دولة قطر ، سوف نكتفى هنا بمـا تعكسـه تلك الإحصائيات خلال فترة الثمانينيات فى قياس هذا المؤشر الذى يعكـس مـرحلة الـتطور الاجـتماعى الاقتصـادى فى المجتمع القطرى . فالواقع أن المجـتمع القطـرى ابـتداء مـن منتصف السبعينيات يشهد عملية تنموية واسعة من جـراء زيـادة أسـعار النفط الخام فى السوق العالمى ، فضلا عن المحاولة القومية الجـادة لتـنويع مصـادر الدخل بتنويع النشاطات الإنتاجية فى المجالات الصناعية علـى وجه الخصوص ، ثم محاولة زيادة الإنتاج الزراعى . وقد واكب هذا الاتجاه التـنموى حـدوث مـا يمكـن أن نسميه بالتحول الدينامى فى سوق العمل ، فصار يضـم عمالـة زراعـية وصـناعية إضـافة لما يتضمنه السوق من عمالة فى مجالات الـتجارة الـتى تشـهد تطورا ونماء . ويمكن القول : إن سوق العمل الرسمى بات يشـهد مـنذ السـبعينيات عمالة صناعية للمرة الأولى فى تاريخ المجتمع القطرى ، وذلـك إذا اسـتثنينا مـن ذلك المشتغلين بالحرف الصناعية التقليدية ، إضافة إلى

العمالة الزراعية التى تعمل فى مجال الإنتاج الزراعى والحيوانى .

ففى مجال التنمية الصناعية ، تزايدت المشروعات الصناعية بمختلف أحجامها ، وخاصة تلك التى تعتمد على كثافة رأس المال ، وانخفاض حجم العمالة الصناعية ، كما هى الحال فى الصناعات التحويلية التى ترتبط ارتباطا وثيقا بالنفط ومشتقاته . وتعد بيانات تعداد المنشآت لعامى ١٩٨٦ ، ١٩٩٧ بالإضافة إلى البيانات الصادرة عن مجلس التخطيط فى يوليو ٢٠٠٠ دليلا على تنوع العمالة وفق مجالات النشاط الاقتصادى داخل سوق العمل بدولة قطر[١٣] . حيث تعكس هذه البيانات المؤشرات الآتية :

(١) فى عام ١٩٩٧ ، بلغ عدد المشتغلين فى المنشآت العاملة ١٥٧٥٠٧ مشتغلين ، منهم ٩٥٪ تقريبا من الذكور مقابل ٥٪ من الإناث . تمثل نسبة القطريين ٤,٨٪ من إجمالى المشتغلين فى هذه المنشآت ، وتشكل العمالة القطرية النسائية ١٠,٨٪ من مجموع القوى العاملة القطرية فى المنشآت العاملة . ويملك القطاع الخاص حوالى ٩٠٪ من مجموع المنشآت العاملة ، وارتفع عدد هذه المنشآت من ١٢١٨٩ منشأة عام ١٩٨٦ ، إلى ١٩١٥٣ منشأة عام ١٩٩٧ ، بزيادة قدرها ٥٧,١٪ خلال الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٧ . ويستحوذ نشاط التجارة على النصيب الأكبر من عدد المنشآت العاملة ، حيث بلغ ٤٤,٢٪ ، ٤٥,٩٪ فى عامى ١٩٨٦ ، ١٩٩٧ على التوالى .

(٢) التركز النسبى فى عدد العاملين (أصحاب المنشآت المشتغلين بها والعاملين بدوام كامل) فى مجالات التشييد والبناء والتجارة والمطاعم والفنادق ، حيث بلغت نسبتهم (٣٠,٠٥٪) ، (٢٧,٥٦٪) فى المجالات على التوالى عام ١٩٨٦ . بينما انخفضت نسبة المشاركة فى مجالات الزراعة وصيد

البر والبحر وخدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية ، حيث بلغت النسبة (٥,٨٠٪) ، (٨,٤٥٪) من جملة المشتغلين فى النشاطات الاقتصادية المختلفة البالغ عددهم ٩٦٠٨٨ مشتغلا . فى حين بلغت جملة المشتغلين فى مجال التشييد والبناء ٢٥,٥٢٪ مقابل ٢٢,٢٥٪ فى مجال تجارة الجملة والتجزئة فى عام ١٩٩٧ .

أما عن المشتغلين فى مجالات الزراعة وصيد البر والبحر والفنادق والمطاعم فقد بلغت نسبتهم ١٢,١٨٪ ، ٤,١٠٪ من إجمالى المشتغلين فى المنشآت البالغ عددهم ١٥٧٥٠٧ مشتغلاً فى عام ١٩٩٧ . فى حين انخفضت نسبة المشتغلين فى أنشطة الخدمة المجتمعية لتصل إلى ٢,٤٠٪ من مجموع القوى العاملة فى تلك المنشآت .

(٣) بلغت نسبة المشتغلين فى قطاع الصناعات التحويلية ١٩,١٤٪ ، ١٨,٥٢٪ من جملة العاملين فى النشاطات الاقتصادية فى عامى ١٩٨٦ ، ١٩٩٧ على التوالى .

(٤) يبلغ إجمالى المشتغلين فى البنوك والتأمين (قطاع خاص) ٢٤٤٦ مشتغلا ، معظمهم من الأجانب بنسبة ٥١,٤٪ مقابل ٣٦,٩٪ ، ١١,٧٪ من العرب والقطريين على التوالى حسب حصر ٣١ ديسمبر سنة ١٩٩٩ . ويتسيد الذكور هذا النشاط بنسبة ٧٩,٦٪ مقابل ٢٠,٤٪ من الإناث .

(٥) يبلغ عدد المشتغلين فى منشآت القطاع الخاص ٨٨,١٩٪ من جملة العاملين المشتغلين فى المنشآت العاملة بدولة قطر ، البالغ عددهم ١٥٧٥٠٧ فى عام ١٩٩٧ مقابل ٨,٢٤٪ ، ٣,٥٧٪ فى القطاعين الحكومى والمختلط على التوالى .

(٦) التركز النسبى للقطريين فى مجالى التجارة والمطاعم والفنادق والصناعات التحويلية ، حيث بلغت نسبتهم (٣٢,٤٥٪) ، (٢١,٧٠٪) على التوالى من جملة القطريين البالغ عددهم ٤٢٨٦ مشتغلا فى مختلف النشاطات الاقتصادية فى عام ١٩٨٦ .

(٧) الانخفاض النسبى لمشاركة القطريين فى مجالات التشييد والبناء ، والزراعة وصيد البر والبحر ، وخدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية ، حيث بلغت نسبة المشاركة (٥,٧٩٪) ، (٦,٢٥٪) ، (٩,٣٨٪) فى المجالات الثلاثة على التوالى .

(٨) الانعدام الكلى للعمالة النسائية القطرية فى النشاطات الزراعية والصناعية، لاسيما فى الصناعات التحويلية الثقيلة ،كما تشير إلى ذلك نتائج الدراسة الميدانية التى أجريت على العاملين فى تلك الصناعات القائمة فى مدينة إمسيعيد(١٤) .

المؤشر الرابع : التوزيع النسبى للعاملين تبعا للمهن والنوع على مستوى القطاع الاقتصادى :

أ- على مستوى القطاع الحكومى :

تتباين درجة التركيز للمهنيين تبعا للنوع داخل القطاع الحكومى . ففى حين تتركز أعلى نسبة مئوية من الذكور فى مهن عمال الإنتاج والمهن المرتبطة بهم فتصل إلى (٣٥,٨٦٪) من إجمالى الذكور المشتغلين فى هذا القطاع وفقا لتعداد فى عام ١٩٨٦ ، فى حين تتركز أعلى نسبة مئوية من جملة العمالة النسائية فى مهنة الأخصائيين الفنيين ومن إليهم فتبلغ (٧٠,٩٨٪) . ويرجع تركز نسبة

الإنـاث فـى هـذه المهـنة إلى أن الغالبية العظمى منهن يعملن فى مهنة التدريس . وتمـثل المهـن الكتابـية المرتـبة الثانـية بالنسبة للذكور والإناث على حد سواء ، حيـث تـبلغ نسـبة الـتركز فـيها مـن الجنسـين (٢٣,٠٨٪) ، (١٧,٨٢٪) على الترتيب . يلى ذلك نسبة العاملين فى الخدمات حيث تبلغ نسبتهم (٢٢,٩١٪) من جملـة الذكـور العاملين فى القطاع الحكومى . وتمثل المهن الفنية المرتبة الرابعة بالنسبة للعاملين حيث تبلغ نسبة تركزهم فيها (١٤,٥٥٪) من جملة المشتغلين فى هذا القطاع .

ب- على مستوى القطاع المختلط :

يتضـح مـن بيانات ملحق رقم (٦) أن أكبر نسبة مئوية من الذكور المشتغلين فـى هـذا القطاع تتركز فى مهن عمال الإنتاج والمهن المرتبطة بها ؛ إذ تبلغ تلك النسـبة (٥١,٤٤٪) أمـا بالنسـبة للإناث فيشتغل معظمهن بالأعمال الكتابية حيث تـبلغ نسـبتهن (٦٦,٧٩٪) مـن جملـة الإناث المشتغلات فى القطاع المختلط . وتـأتى المهـن الفنـية فـى المرتبة الثانية بالنسبة للذكور والإناث ، حيث تبلغ نسبة الـتركز فى تلك المهن (١٨,٠٥٪) ، (١٩,٠٨٪) بالنسبة للجنسين على التوالى . وتحـتل الأعمـال الكتابية المرتبة الثالثة بالنسبة للذكور ، حيث تبلغ نسبة تركزهم فيها (١٥,٥٤٪) من جملة المشتغلين فى القطاع المختلط .

جـ- على مستوى القطاع الخاص :

تشـير بـيانات ملحق رقم (٦) إلى التركز الكبير للإناث فى مهن الخدمات ، حيـث تـبلغ النسبة (٨٩,١٩٪) من جملة المشتغلات فى القطاع الخاص فى عام ١٩٨٦ . أمـا بالنسـبة للذكـور ، فيـتركز معظمهـم فى مهن عمال الإنتاج والمهن المرتـبطة بهـم ، حيث تبلغ النسبة ٥٩,٦١٪ من جملة الذكور المشتغلين فى هذا

القطـاع ، بينمـا تبلـغ نسبة الذكور العاملين فى الخدمات (١٥,٢٣٪) مقابل (٨,٩٨٪) فى الأعمال الكتابية .

التوزيع النسبى لقوة العمل المواطنة حسب النوع وأقسام المهنة :

تشـير بيانات الملحق رقم (٧) إلى عدد من المؤشرات المهمة الآتية ، حول توزيع العمالة المواطنة حسب النوع والمهنة :

(١) ارتفاع النسبة المئوية لمشاركة القطريات فى مهن الأخصائيين وأصحاب المهن الفنية حيث بلغت نسبتهن (٧٣,٥٠٪) من جملة النشطات اقتصاديا فى عام ١٩٨٦ ، بينما تنخفض نسبة مشاركتهن فى مجالى الخدمات والأعمال الكتابية حيث تبلغ النسبة المئوية (١٢,٥١٪) ، (١٢,٣١٪) فى المجالين على التوالى .

(٢) تصـل نسـبة مشـاركة القطريين فـى الأعمـال الكتابية (٣٢,٨٨٪) مقـابـل (٢٩,٤٥٪) بوصـفهم عمـال إنـتاج من جملة النشطين اقتصاديا فى عام ١٩٨٦ ، بينما تكاد تنعدم مشاركة القطريات فى هذا المجال .

ثانيا : القيم والتفضيلات المهنية للقطريين :

مـن مـنطلق الجدل النظرى حول مفهوم القيمة وكونها فكرة تعتنقها مجموعة الأفـراد وتوضـح تفضـيلاتهم فـى موقـف مـا ، يمكـن القـول بـأن القـيم تحـدد التفضيلات المهنية .

فـى دولـة قطـر ، كـان مـتوقعا أن يصـاحب عمليـة التنمـية الاقتصـادية والاجتماعـية حـدوث نقلـة سـريعة منّ نمط الاقتصاد المعيشى القائم على الغوص وصـيد الـبحر والـرعى ومحدودية النشاط التجارى إلى نمط التحديث التى بدأت مؤشـراته خـلال عقد السبعينيات فى تحديث البنية التحتية ، وأن تشهد قطر نموا

بيروقراطيا له ثقافته النوعية التى لم يألفها القطريون من قبل . ومن ثم ، تم تحديث الإدارات الحكومية ، خاصة فى مجالات التربية والتعليم والصحة والإعلام والشئون الاجتماعية والخارجية . وقد شمل التحديث باقى المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية ، لاسيما بعد الطفرة الهائلة فى أسعار بيع النفط فى السوق العالمى من ٤٨٢ مليون دولار فى عام ١٩٧٣ إلى ٢٢٩٤ مليون دولار فى عام ١٩٧٧[١٥] . كما ارتفع بشكل كبير متوسط دخل الفرد مع تحول المجتمع القطرى نحو الرفاهة الاجتماعية واتجاه الأفراد نحو الاستهلاك المفرط ، إضافة إلى حدوث تغييرات فى نسق القيم على كافة المستويات وإن تباينت فى مظاهرها ومؤشراتها . ومن بين المؤشرات الدالة على اكتساب قيم جديدة تغير ترتيب القيم عبر منظومتها وازدياد توجه القطريين نحو العمل بالتنظيمات البيروقراطية المستحدثة ، لا سيما فى القطاع الحكومى الذى يشهد نموا تنظيميا منذ أواسط السبعينيات . كما قد يدل توجه القطريين نحو العمل فى التنظيمات الرسمية الحكومية على تراجع قيم تقليدية كانت تربطهم بمجتمع القبيلة والعمل باسمها ولأجلها . وتكشف نتائج دراسة تحليلية أجريت على العاملين فى قطاع الخدمات الحكومية لعام ١٩٩٢ ، أن عدد القطريين الذين يشغلون وظائف شهرية بلغ ١٠٩٨٧ قطريا يتقاضون رواتب وأجوراً وتعويضات بلغت (١,٠٣٣,٧٩٣,٤٣٠) ريالاً قطريا[١٦] .

وحول تأثير التحولات الاجتماعية التى يشهدها المجتمع القطرى على منظومة قيمه الاجتماعية ، خاصة ما يرتبط منها بالعمل ، أسفرت نتائج دراسة ميدانية قام بها فريق بحثى فى عام ١٩٩٥ ، تحت إشراف مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر عما يأتى[١٧] :

(أ) أحدثت التحولات الاجتماعية الراهنة تغييرا واضحا فى سلم القيم المرتبطة بالعمل وفق أهميتها النسبية ؛ إذ تزايدت الأهمية النسبية لعدد من القيم الحديثة المرتبطة بالعمل مثل الفردية ، والالتزام بالمعايير والقيم التنظيمية للمشتغلين فى المجال الاقتصادى . ومن جهة أخرى ، تراجعت قيم تقليدية كالتعاون والجماعية فى العمل والانتماء للعمل من أجل النزعة القبلية أو من أجل قوة الجماعة .

(ب) تزايدت الأهمية النسبية لعدد آخر من القيم الضمنية المرتبطة بالعمل كالدافع للإنجاز ، والانتماء للعمل وحب العمل .

(ج) تحول قيمى إيجابى لدى العمالة القطرية نحو المعنى الحديث للعمل .

ويعد تركز العمالة القطرية المواطنة فى مجال بعينه فى مقابل مجال آخر من مجالات النشاط الاقتصادى ، مؤشرا قويا على التفضيلات المهنية للقطريين . كما يعكس اتجاه التركز فى الوقت ذاته ضغط السوق الاقتصادى من خلال متطلبات التحديث وآلياته على مشاركة القطريين فى سوق العمل . ونظرا لعدم توفر المهارات الفنية المتخصصة بالكم والكيف اللازمين للتعامل مع المستويات التقنية المطبقة فى القطاع المختلط ، يفضل القطريون العمل فى القطاع الحكومى ، حيث يتركز فى هذا القطاع (٨٨,٧١٪) من جملة قوة العمل القطرية فى القطاعات الثلاثة ، وفقا لتعداد عام ١٩٨٦ فى حين بلغت نسبتهم (٨١,٦٪) من جملة القطريين المشتغلين بالقطاعين : الحكومى والمختلط حسب حصر عام ١٩٩٧[١٨] . وكما يتضح من البيانات المدونة فى الجدول رقم (٧) تنخفض مشاركة القطريين فى القطاعين المختلط والخاص ، حيث تبلغ نسبة مشاركتهم (١,٣٣٪) ، (٩,٩٦٪) فى القطاعين على التوالى .

جدول رقم (٩)

توزيع قوة العمل القطرية حسب النوع والقطاع الاقتصادى (مارس ١٩٨٦)

القطـــاع	ذكـــور		إنـــاث		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
حكومى	١٥٤٤٣	٨٧,١٨	٢٩٠٧	٩٧,٧٨	١٨٣٥٠	٨٨,٧١
مختلط	٢٦٩	١,٥٢	٦	٠,٢	٢٧٥	١,٣٣
خاص	٢٠٠١	١١,٣٠	٦٠	٢,٠٢	٢٠٦١	٩,٩٦
المجموع	١٧٧١٣	٨٥,٦٣	٢٩٧٣	١٤,٣٧	٢٠٦٨٦	١٠٠,٠

المصدر : الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد الثالث عشر ، يوليو ١٩٩٣ ، جدول رقم (٢٩) ، ص٤٨ .

ولعل ما يدعم توجهات القطريين وغير القطريين على السواء للعمل فى القطاع الحكومى ما يقدمه لهم من امتيازات ترتبط بالوظيفة الحكومية على اختلاف مستويات الحلقات الوظيفية ، خاصة الحلقة الأولى والثانية التى تتركز بهما معظم الوظائف الفنية والإدارية العليا . فمن خلال سياسة الحكومة القطرية الرامية إلى تشجيع القطريين للعمل بالقطاع الحكومى ودعم تلك السياسة بسياسة لاحقة ترمى إلى تقطير الوظائف Qatarisation تقدم الحكومة مزايا ضخمة لفئة كبار موظفى الدولة مثل فرص الحصول على قروض بنكية كبيرة من نمط القرض الحسن ، يسدد على آجال طويلة ، كما تقدم لهم قطعا من الأراضى كبيرة المساحة لبناء مساكن خاصة عليها ، هذا بالإضافة إلى مميزات أخرى متنوعة مثل مكافآت لجان ، ومكافآت خريجى جامعة قطر، ومكافآت نهاية الخدمة،

ومصروفات خدمات تعليمية واجتماعية . هذا وقد بلغ متوسط الاعتمادات التقديرية للمصروفات المشتركة للمدنيين والعسكريين للسنوات المالية ٨٨/ ١٩٨٩، ١٩٩٢/٩١ ، (٤٣٤ ، ١٨٠ ، ٥٨) ريالاً قطريا ، فى حين بلغت الاعتمادات التقديرية التى تدخل تحت بند الرواتب والأجور لعام ١٩٩٢ (٥٤٠ ، ٨٠٤ ، ٧٦) ريالاً قطريا[١٩] .

ويبلغ عدد القطريين المشتغلين فى القطاع الحكومى ٢٥٥٦٥ مشتغلا بنسبة (٤٨,٧٩٪) من جملة المشتغلين فى هذا القطاع، وفقا لحصر عام ١٩٩٧ . وتشير نتائج هذا الحصر إلى أن أعلى نسبة لتركز القطريين تكون فى وزارة التربية والتعليم والثقافة ، حيث بلغت (٣٥,٦١٪) ، يليها وزارة الشئون البلدية والزراعة بنسبة مئوية بلغت (١١,١٤٪) ، ثم يلى ذلك من حيث النسبة المئوية للتركز وزارة الكهرباء (١٠,٩٧٪) ، ثم يأتى فى المرتبة الرابعة المؤسسة العامة القطرية للبترول (٧,٠٧٪) ، ثم تأتى جامعة قطر فى المرتبة الخامسة ، حيث بلغت نسبة التركز (٤,٤٩٪) ، ثم وزارة الإعلام (سابقا) (٤,٣٧٪) من إجمالى القطريين المشتغلين فى القطاع الحكومى حسب حصر الجهاز المركزى للإحصاء الصادر فى يوليو ١٩٩٨[٢٠] .

من التحولات القيمية التى تستحق الدراسة والتحليل ما يعكسه تركز القطريين فى الشرائح الإدارية والمهن الفنية العليا من جهة ، وتركزهم أيضا فى فئتى القائمين بالأعمال الكتابية وعمال الإنتاج والعمال العاديين من جهة أخرى ، ولكل تركز دوافعه ومبرراته النوعية . فمن خلال بيانات الجدول رقم (٩) ، نجد أن نسبة القطريين من أصحاب المهن الفنية العليا والمديرين الإداريين بلغت (٣٣,٨٩٪) من مجموع القطريين المشتغلين فى القطاع الحكومى لعام ١٩٨٦ ،

وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى (٣٥,٤٨٪) فى عام ١٩٩٧ . وارتفاع النسبة يعد مؤشرا على تحول قيمى يعكس تفضيلات القطريين لشغل الوظائف المهنية المتخصصة ، وأيضا الوظائف القيادية والإدارية ، خاصة بعد ازدياد عدد خريجى جامعة قطر والتوسع فى العملية التعليمية المصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية .

فيما يتصل بالتحول القيمى المفضى إلى تركز عدد من القطريين فى فئة عمال الإنتاج والعمال العاديين ، يمكن استخدام مؤشر اتصاف تلك الفئة بأعلى نسبة من الأمية عامة ، إضافة إلى ارتفاع متوسط أعمارهم قياسا بالفئات المهنية الأخرى فى إبراز عدد من المؤشرات التى قد تدل على التحولات فى التوجهات القيمية نحو العمل لدى القطريين . فلو أخذنا توزيع القطريين فى القطاع الحكومى حسب أقسام المهنة لثلاثة سنوات تقع خلال الفترة من عام ١٩٨٣ حتى عام ١٩٩٧ المبين بالجدول رقم (١٠) سوف يتبين لنا ما يأتى :

جدول رقم (١٠)

التوزيع النسبى للقطريين المشتغلين فى القطاع الحكومى حسب المهنة فى الأعوام ١٩٨٣، ١٩٨٦، ١٩٩٧ (نسب مئوية)

المهنة	السنة		
	(*)١٩٨٣	(**)١٩٨٦	(***)١٩٩٧
الأخصائيون والفنيون ومن إليهم	٢٦,١٥	٢٩,٩٨	٣٥,٤٨
المديرون الإداريون	٤,٢٢	٣,٩١	٢,٣٠
القائمون بالأعمال الكتابية	١٧,٨٩	٢٤,١٥	٣٠,٥٢
القائمون بأعمال البيع	--	--	٠,١٨
العاملون فى الخدمات	١٤,٥٨	١١,٩٩	٨,٣٢
العاملون فى الزراعة وتربية الحيوان والصيد	٠,١٥	٠,٠٦	٠,٠٢
عمال الإنتاج والمهن المرتبطة بهم	٣٧,٠١	٢٩,٩١	١٤,٩٥
عمال لم يصنفوا حسب المهنة	--	--	٨,٢٢
المجموع	٣٩,٢٦	٤٣,٨٨	٤٨,٧٩

المصادر : تم حساب النسب المئوية من المصادر الآتية :

(*) الجهاز المركزى للإحصاء ، دولة قطر ، المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد الرابع ، يوليو ١٩٨٤ ، جدول رقم (٣١) ، ص٤٢ ، (لا تتضمن بيانات العاملين فى المؤسسة العامة القطرية للبترول البالغ عددهم (٤٣٥١) .

(**) الجهاز المركزى للإحصاء، دولة قطر، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد السابع، يوليو ١٩٨٧،=

(أ) توجهات إيجابية من جانب القطريين المشتغلين ، بوصفهم عمال إنتاج وعمالاً عاديين نحو العمل بأجر شهرى ثابت بدلا من العمل فى الحرف اليدوية التى بدأت تفقد دورها الاقتصادى فى ظل عملية التحديث التى يشهدها المجتمع القطرى . كما يبدو تأثير التغيرات الديموغرافية والهجرة الداخلية صوب المدينة ، حيث ظروف المعيشة أفضل وفرص العمل متوفرة ، مقارنة بظروف الرعى القاسية التى كانت سائدة فى المجتمع التقليدى قبل اكتشاف النفط . وهذا مؤشر يدل على التحول فى النشاط المهنى لفئة قطرية لم تحظ بقسط من التعليم ، فلم تجد أمامها من فرص إلا العمل فى مهن عمال الإنتاج والمهن المرتبطة بها . ويوضح الجدول رقم (١٠) أن أعلى نسبة تركز للقطريين تكون فى فئة عمال الإنتاج والعمال العاديين خلال عامى ١٩٨٣ بنسبة (٣٧,٠١٪) ، و١٩٨٦ بنسبة (٢٩,٩١٪) ، ثم يلاحظ انخفاض ملحوظ فى نسبة تلك الفئة من جملة القطريين المشتغلين فى القطاع الحكومى فى عام ١٩٩٧م ، حيث بلغت (١٤,٩٥٪) ، بينما اتجهت نسبة القطريين المشتغلين فى مهن الأخصائيين والفنيين وفى الأعمال الكتابية للارتفاع عام ١٩٩٢ ، مقارنة بالنسبة المئوية لكل مهنة من المهنتين فى عامى ١٩٨٣، ١٩٨٦ . وقد يرجع تفسير ذلك فى اعتقادنا إلى ازدياد عدد الخريجين فى المراحل التعليمية ، خاصة فى المرحلتين الثانوية (فيما يختص بفئة الكتبة) والجامعية

= جدول رقم (٤٣) ، ص٦ (لا تتضمن بيانات العاملين فى المؤسسة العامة القطرية للبترول البالغ عددهم (٣٨٨٧) .

(***) الجهاز المركزى للإحصاء ، دولة قطر ، المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد الثامن عشر ، يوليو ١٩٩٨ ، جدول رقم (٢٥) ، ص٤٥ .

(فيما يتصل بمهن الأخصائيين والفنيين ومن فى حكمهم) .

(ب) توجهات سلبية من جانب القطريين نحو العمل الإنتاجى أو العمل فى القطاع الإنتاجى المباشر ، بينما يزداد تكالبهم على الوظائف الإدارية العليا فى القطاع الحكومى للأسباب التى افترضناها سابقًا . فانخفاض النسبة المئوية لمساهمة القطريين فى مهن عمال الإنتاج فى مقابل ازدياد نسبة من يلتحقون بالمهن الرفيعة بوصفهم أخصائيين ومديرين إداريين وكتبة فى قطاع الخدمات الحكومية ، قد يعكس التوجهات السلبية للقطريين نحو العمل اليدوى . وقد تُفسَّر علة هذا الاتجاه فى ضوء مستوى الرفاهة الاجتماعية الذى يتصف به المجتمع القطرى فى العقود الأربعة الأخيرة ، وتوفر فرص استجلاب عمالة أجنبية تقوم بالمهن اليدوية نظير أجور زهيدة ، خاصة استجلاب عمالة أجنبية تقوم بالمهن اليدوية نظير أجور زهيدة ، خاصة العمالة الآسيوية . ولعل ذلك قد يفسر مرة أخرى تزايد تلك العمالة فى الثمانينيات .

ثالثًا : الدلالات الاجتماعية والثقافية لأنماط الاستهلاك :

إن الرؤية الاجتماعية - بوصفها مدخلاً ملائمًا لنا - لدراسة ظاهرة الاستهلاك ، يجعلنا نتناولها ضمن الإطار البنائى التاريخى لتطور النظام الاقتصادى للمجتمع وتطور نظمه الإنتاجية وثقافته النوعية . ويشير مفهوم الثقافة الاستهلاكية إلى مجموع المعانى والرموز والصور المصاحبة للعملية الاستهلاكية ، التى تضفى على تلك العملية معناها وتحقق دلالتها فى الحياة اليومية . وتتصف الثقافة الاستهلاكية بشقيها المادى وغير المادى بالتحول المستمر[٢١] .

وتأتى ثقافة الاستهلاك انعكاسا لتغيرات اقتصادية وبنائية يشهدها المجتمع القطرى فى ظل نظام اقتصادى رأسمالى يرتبط من خلال تصدير النفط ارتباطا

قويا بالسوق العالمى . وإذا أردنا أن نناقش التحول فى القيم الاستهلاكية على مستوى الأفراد والأسر ، نرى أن يتم ذلك ضمن الإطار الاستهلاكى الأشمل للمجتمع ، مع استخدام المؤشرات العامة التى تصف هذا الإطار ، وفى مقدمتها اتجاه حركة الإنفاق الحكومى فى ظل تذبذب أسعار النفط عالميا وتطور الواردات السلعية المختلفة ، ونصيب الفرد من الدخل القومى السنوى وحجم الإنفاق واتجاهات الاستهلاك فى النشاطات المجتمعية الأساسية كالسياحة والتعليم والصحة والزواج ... إلخ .

ويقدر ما تتوفر لدينا من سلسلة زمنية لبيانات إحصائية دقيقة ، سوف نناقش ثقافة الاستهلاك وأنماطه . ثم ننتقل إلى مستوى الأفراد والأسرة فى محاولة لإبراز أهم مؤشرات الاستهلاك العامة ، مع الاستعانة فى هذا الصدد (إلى جانب البيانات الإحصائية) بنتائج المسوح والدراسات الميدانية التى اهتمت بأنماط الاستهلاك وثقافته فى المجتمع القطرى .

المؤشرات العامة الدالة على نمط الاستهلاك فى المجتمع القطرى :

يمكن أن نضع أيدينا على عدد من المؤشرات العامة الدالة على نمط الاستهلاك فى المجتمع القطرى من خلال ما تقدمه لنا البيانات الإحصائية المتعلقة بإجمالى الناتج القومى والاستهلاك بنوعيه : الخاص والعام ، واتجاه فجوة الموارد نحو الاتساع أو الانحسار .

تشير البيانات الإحصائية المتعلقة بالإنفاق على الناتج المحلى أن النسبة المئوية للاستهلاك النهائى قد ازدادت من (٤٢,٤٪) فى عام ١٩٨٠ إلى (٨٠,١٪) فى عام ١٩٨٨ . كما ارتفعت النسبة المئوية للواردات من (٣١,٤٪) فى عام ١٩٨٠ إلى (٣٨٪) فى عام ١٩٨٨ . بينما انخفضت النسبة المئوية للصادرات

من (٨٨,٧٪) فى عام ١٩٨٠ إلى (٣٤,٦٪) فى عام ١٩٨٨[٢٢] .

ومما يشير صراحة إلى استمرارية اتصاف النظام الاقتصادى بالاعتماد الرئيسى على الواردات ، وأن الإنتاج المحلى لا يكفى إلا بالنذر اليسير من تلبية احتياجات سكان قطر ، ما تقدمه لنا البيانات الإحصائية المتعلقة بمستوردات دولة قطر[٢٣] بالنسب المئوية للتغير فى واردات قطر من السلع . فيتضح من تلك البيانات تأرجح نسبة التغير السنوى للواردات بين الزيادة والتراجع من فترة زمنية إلى أخرى . وإذا ما قورن هذا التأرجح بأسعار النفط فى السوق العالمى ، ومن ثم ازدياد أو تناقص حجم العمالة الوافدة بخاصة ، سوف نجد اتساقا واضحا ؛ وهو ما يعكس استمرار هيمنة أسعار النفط وعائداته المالية فى التأثير على النسق الاقتصادى وآلياته فى المجتمع القطرى . فمن الثابت أن الأسعار العالمية للنفط ارتفعت ارتفاعا هائلاً فى منتصف السبعينيات ، وكان لهذا انعكاس كبير على ارتفاع نسبة التغير السنوى فى واردات قطر من السلع المتنوعة ، ولزيادة حجم العمالة الوافدة خلال تلك الفترة . ففى عام ١٩٧٦ ، ارتفعت نسبة التغير السنوى للواردات إلى (١٠٥٪) بعد أن سجلت (١٧,٧٪) عام ١٩٧٢م .

وعندما بدأت أسعار النفط فى التراجع ، ومن ثم انخفاض حجم عائداته المالية ، انخفضت بشكل ملحوظ نسبة التغير السنوى حتى سجلت (٢٨,٣٪) فى عام ١٩٨٢ ، ثم استمرت فى الانخفاض فيما بعد حتى بلغت (١١,٨٪) فى عام ١٩٨٨ . واستمر الانخفاض الملحوظ فى الواردات خلال التسعينيات ، فإذا كان إجمالى الواردات قد تراجع بمقدار (-٧٣٣٦) مليون ريال فى عام ١٩٩٢ ، فإنه قد سجل تراجعا أكبر بلغ مقداره (٩٧٣٧) مليون ريال فى عام ١٩٩٥ ؛ وهو ما يشير إلى نسبة تراجع ملحوظ قياسًا بعام ١٩٩٢ بلغت فى المتوسط (-١٠,٩٪)

سنويا[٢٤] . ومما ساعد على استمرار هذا الانخفاض الملحوظ فى حجم الواردات خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات استكمال دولة قطر البنية الأساسية . ويمكن القول : إن تراجع فجوة الموارد مع الانخفاض الواضح فى نسبة التغير السنوى للواردات يعكسان معا ملامح النسق الاقتصادى فى المجتمع القطرى والتحول فى سوق العمل الرسمى من حيث حجم العمالة ، وتنمية الموارد ، خاصة فى قطاع الزراعة والصناعات التحويلية . ولكن هل يقابل هذا التحول تحولاً مماثلاً فى نمط الاستهلاك ؟ أو بمعنى آخر : هل يقابل انخفاض قيمة الواردات انخفاضًا مماثلاً فى مستوى الاستهلاك وأنماطه ؟

اتجاهات الاستهلاك على مستوى الأفراد والأسر فى دولة قطر :

فيما يختص باتجاهات الاستهلاك على مستوى الأفراد والأسر فى المجتمع القطرى ، سوف نستعين بما أسفرت عنه نتائج الدراستين المسحيتين اللتين قام بهما الجهاز المركزى للإحصاء . حيث أجريت الدراسة المسحية الأولى فى عام ١٩٨٣/١٩٨٢ تحت عنوان « بحث إنفاق الأسرة بالعينة : مدينة الدوحة وضواحيها » ، والدراسة المسحية الأخرى التى أجريت فى عام ١٩٨٨ تحت عنوان : « بحث إنفاق ودخل الأسرة بالعينة » ، إضافة إلى بعض المؤشرات التى تعكس السلوك الاستهلاكى داخل الأسرة القطرية والتى كشفت عنها نتائج دراستين : الأولى تحت عنوان : « الاستهلاك فى المجتمع القطرى : أنماطه وثقافته » (١٩٩١) ، والأخرى بعنوان « أثر التقانة فى البنية الاجتماعية بمجتمع عربى : دراسة حالة لدولة قطر » (١٩٩٣) . وجدير بالذكر أننا سوف نركز مناقشاتنا فى هذا القسم حول اتجاهات الاستهلاك العادى على مستوى الأسرة القطرية فقط .

بالنسبة لمتوسط الأجر السنوى للقوى العاملة فى سوق العمل الرسمى لم يطرأ عليه تغير إيجابى (بالزيادة) منذ الثمانينيات ، بينما ازدادت بشكل ملحوظ أسعار السلع للمستهلك منذ عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٢ ، حيث تغير الرقم القياسى العام لأسعار المستهلك خلال تلك الفترة . بيد أنه أخذ فى التراجع فسجل ١٠٦ فى عام ١٩٩٠ ثم عاود الارتفاع مرة أخرى فبلغ (١١١,١) ، (١١٤,٥) فى عامى ١٩٩١ ، ١٩٩٢ على التوالى[٢٥] .

ومن منظور العلاقة الافتراضية التى تربط بين الدخل الشهرى ومتوسط الإنفاق الشهرى للأسرة القطرية ، فمن المتوقع أن ينخفض حد الإنفاق بانخفاض الدخل أو فى حالة ثباته مع ازدياد أسعار المستهلك . على أن بيانات المسحين حول متوسط الإنفاق الشهرى للأسرة على السلع والخدمات تعطى مؤشرات من أهمها ما يأتى :

(١) ارتفاع نصيب الأسرة القطرية من الإنفاق الشهرى على السلع والخدمات فى عام ١٩٨٨ ، فبلغ ما قيمته ١٥٣٢٣ ريالاً قطريا ، بعد أن كان ١١٦٤٩ ريالاً قطريا فى عام ١٩٨٣/١٩٨٢م .

(٢) ارتفاع نصيب الأسرة القطرية من الإنفاق الشهرى على السلع والخدمات مقارنة بمثيله للأسرة غير القطرية مع ارتفاع نصيبهما فى عام ١٩٨٨ مقارنة بعام ١٩٨٣/١٩٨٢ . وإذا أخذنا مؤشر التوزيع النسبى سواء لسكان قطر بعامة أو للمشتغلين فى سوق العمل بخاصة حسب الجنسية (قطرى ، وغير قطرى) سوف يتضح اتجاه مؤشر الاستهلاك للأسر القطرية نحو الارتفاع الشديد حتى يمكن أن نصف هذا الاستهلاك بالترف .

(٣) التباين فى متوسط الإنفاق الشهرى للأسرة القطرية حسب نوع السلع والخدمات . فقد تراجع نصيب الأسرة من الإنفاق الشهرى على الطعام والشراب

ليصل إلى ٣٦٣٣ ريالاً قطريا فى عام ١٩٨٨ ، بعد أن كان ٤٦١٦ ريالاً قطريًا فى عام ١٩٨٣/١٩٨٢ . وعلى صعيد آخر ، ارتفع بشكل كبير نصيب الأسرة القطرية من الإنفاق الشهرى على السلع الاستهلاكية (غير الطعام والشراب) فبلغت قيمته ١١٢٤ ريالاً قطريا ، بعد أن كانت القيمة ١٩٩ ريالاً قطريًا فى عام ١٩٨٣/١٩٨٢ . كما ازداد نصيب الأسرة من الإنفاق الشهرى على الخدمات من ١٤٥٦ ريالاً قطريًا فى عام ١٩٨٣ إلى ٣٢٩٦ ريالاً قطريًا فى عام ١٩٨٨ . وارتفعت قيمة نصيب الأسرة من الإنفاق على السلع نصف المعمرة من ٥٨٦ ريالاً قطريًا فى عام ١٩٨٣ لتصل إلى ١٤٥٨ ريالاً قطريًا عام ١٩٨٨ .

(٤) الارتفاع النسبى الكبير فى نصيب الأسرة القطرية من الإنفاق الشهرى على السلع المعمرة (التى تضم الأثاث وملحقاته والأجهزة والمعدات الكهربائية والسيارات الخاصة والمقتنيات الشخصية) فبلغ ٣٧٢٥ ريالاً قطريا بينما بلغ ٩٦٣ ريالاً قطريًا للأسر غير القطرية وفقا لنتائج الدراسة المسحية لعام ١٩٨٣/١٩٨٢ .

وتؤكد نتائج دراسة ميدانية (١٩٩١) قام بها فريق من الباحثين فى جامعة قطر حول الاستهلاك وثقافته فى المجتمع القطرى أنماط الاستهلاك التى واكبت حالة الرفاهة الاجتماعية التى يعيشها حاليا المجتمع القطرى ، حيث أسفرت نتائج الدراسة عن أن اقتناء السيارات الخاصة احتلت المرتبة الثالثة (١٤,٥٩٪) من حيث الأهمية النسبية لمجالات الإنفاق ، حيث يأتى الإنفاق على الطعام فى المرتبة الأولى بنسبة تكرارات بلغت (٢٣,٧٩٪) ، ثم يأتى الإنفاق على الملابس فى المرتبة الثانية بنسبة تكرارات بلغت (١٧,٠٨٪) من إجمالى التكرارات الدالة على استجابة المبحوثين القطريين طبقا لمجالات إنفاق دخولهم . كما أظهرت الدراسة أهمية الإنفاق على الخدم بنسبة تكرارات بلغت (١١,١١٪) . كما

أكدت الدراسة أن مجال الإنفاق على السيارات والخدم من المجالات الإنفاقية الجديدة المصاحبة للطفرة النفطية[٢٦] .

أيضا كشفت الدراسة عن أن متوسطى الإنفاق على السياحة والطعام احتلا أعلى المتوسطات ، حيث يبلغ الأول ٣٣٥٦ ريالا شهريا ، بينما يبلغ الثانى ٢٧٩٣ ريالا شهريا ، بينما يبلغ متوسط الإنفاق على السيارات ١٠٣٠ ريالا شهريا . كما أوضحت الدراسة استخلاصات مهمة فى دراسة العلاقة بين طبيعة البند الاستهلاكى وحجم الإنفاق عليه ؛ وهو ما يبرز تغيرا واضحا فى أنماط الاستهلاك التى واكبت حالة الرفاهة الاجتماعية التى يعيشها حاليا المجتمع القطرى ؛ حيث شكلت السياحة والسيارات الخاصة بندين استهلاكيين مهمين بالنسبة لفئة الإنفاق العليا (أكثر من ألف ريال شهريا لكل منهما)[٢٧] .

واتفقت مع نتائج الدراسة السابقة نتائج دراسة ميدانية (١٩٩٣) أجريت حول أثر التقانة فى البنية الاجتماعية للمجتمع القطرى ؛ حيث كشفت نتائج تلك الدراسة حرص الأسر القطرية على امتلاك أكثر من سيارة للوجاهة الاجتماعية من ناحية ولتعدد الأغراض فى الاستخدام من ناحية أخرى ، حيث بلغت نسبة من يمتلكون ثلاث سيارات فأكثر (٤١,٧٦٪) من إجمالى الأسر القطرية مقابل (٤٧,٢٥٪) يمتلكون سيارتين . كما أبرزت نتائج الدراسة ارتفاع متوسط عدد الأجهزة التقنية للخدمات المنزلية التى يمتلكها أفراد العينة . كما أن اتجاه القطريين نحو الاستبدال المستمر للسيارة وفقا للتطور التقنى فى عالم السيارات يعكس بصورة مباشرة مدى شيوع ثقافة التخلص من الأشياء على مستوى الأسرة القطرية ؛ حيث بلغت نسبة التكرارات المناظرة لاتجاه أفراد العينة لاستبدال السيارة القديمة بأخرى أكثر حداثة (٤٦,٥٩٪) من إجمالى العينة البحثية[٢٨] .

الهوامش

(1) Jarry, David and Jary, Julia, The Harper Collins Dictionary of Sociology, New York: Harper Collins Publishers Ltd., 1991, p. 265.

(٢) منصور الزواوى وآخرون : نحو استخدام أمثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية ، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية ، مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية ، العدد (٤) ، يناير ١٩٨٥ ، المنامة ، البحرين ، ١٩٨٥، ص ص ٣٧، ٣٨.

(٣) المركز العربى للدراسات الاستراتيجية ، قضايا استراتيجية : حالة العرب فى نهاية القرن العشرين : مؤشرات كمية ، العدد (٢٤) ، نوفمبر ١٩٩٩، ص ٣٤ .

(٤) تم حساب معدل النشاط من المصادر الآتية :

الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) المجموعات الإحصائية السنوية الآتية: يوليو ١٩٨٢، ص ١٣٠، يوليو ١٩٨٤، ص ١١، يوليو ١٩٨٧، ص ٢٠ منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربى : الكتاب الدورى لإحصاءات العمل فى البلدان العربية، العدد الرابع، ١٩٩٨، جدول رقم (٥) ص ١٦، جدول رقم (١٢) ، ص ٢٨ ، جدول رقم (١٣) ، ص ٢٩ .

(٥) الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد الثامن عشر جدول رقم (١٢) ص ٤٨ .

(٦) المصدر نفسه .

(7) Ministry of Public Health (State of Qatar), Vital Statistics Annual Report, 1992, March 1993, p. 5,6.

(٨) الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) ، المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد الثامن عشر ، يوليو ١٩٩٨، جدول رقم (٦) ، ص ١٧، جدول رقم (١٣) ، ص ٢٩، جدول رقم (٣٠) ، ص ٥٣.

(9) Hall, Richard, Dimensions of Work, Beverly Hills, London: Sage Publications, 1986, p. 23, 24.

(١٠) نادر فرجانى : الهجرة إلى النفط ، أبعاد الهجرة للعمل فى البلدان النفطية وأثرها على التنمية فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٤، ص ٨٦ .

(11) Minstry of Education (Government of Qatar) Department of Training and Career Development, Assessment of Current Manpower and Demand in Government and Private Sectors, 1974 - 75, 1990 - 80, June, 1976, p. 6 .

(١٢) الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) ، النشرة السنوية للإحصاء ، تجارة الجملة والتجزئة ١٩٩١، العدد السادس ، مايو ١٩٨٣، ص ص ٩- ١٢ .

(١٣) الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) ، تعداد المنشآت (فبراير ١٩٨٦) ، ١٩٨٧ ، جدول

رقم (٨) ، ص ص ١٠، ١٥، الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) تعداد المنشآت ١٩٩٧، ص ص ٩، ١١، ١٤، جدول رقم (٨) ، ص ٥٠ ، جدول رقم (١٠) ص ٥٦ مجلس التخطيط ، الأمانة العامة (دولة قطر) ، العدد الثامن ، يوليو ٢٠٠٠م ، جدول رقم (٤٤) ، ص ٧٩ .

(١٤) اعتماد علام : النمو الحضرى والمدن الجديدة فى المجتمع القطرى : دراسة اجتماعية لواقع النمو الحضرى وعلاقات الجيرة بمدينة مسيعيد ، الطبعة الأولى ، من منشورات جامعة قطر ١٩٩٣ م .

(١٥) السيد الحسينى : البناء المهنى والتنمية فى قطر ، دراسة للتركيب الاجتماعى للقطاع الحكومى ، التعاون ، العدد الثامن عشر ، ١٩٩٠، ص ٦٢ .

(١٦) المجلس الأعلى للتخطيط (الأمانة العامة) لدولة قطر ، دراسة تحليلية للعاملين فى الأجهزة الحكومية لعام ١٩٩٢، ص ٣ .

(١٧) اعتماد محمد علام « خاتمة البحث » فى اعتماد محمد علام وآخرين : التحولات الاجتماعية وقيم العمل فى المجتمع القطرى ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، ١٩٩٥م ، ص ص ٤٤٣- ٤٥٨ .

(١٨) الجهاز المركز للإحصاء (دولة قطر) ، المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد الثامن عشر ، يوليو ١٩٩٨، جدول رقم (٣٢) ، ص ٥٦ .

(١٩) المجلس الأعلى للتخطيط ، مصدر سابق ، ص ص ١٥، ١٦ .

(٢٠) الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد الثامن عشر ، يوليو ١٩٩٨م، جدول رقم (٢٧) ، ص ص ٢٨ ، ٤٩ .

(٢١) أحمد زايد وآخرون : الاستهلاك فى المجتمع القطرى ، أنماطه وثقافته ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، الدوحة ، ١٩٩١، ص ٢٨ .

(٢٢) مؤشرات إحصائية عامة للوطن العربى (الملف الإحصائى) ، المستقبل العربى ، العدد ١٤٤ من بيانات جدول رقم (٤) ، ١٩٩١م ، ص ١٩١ .

(٢٣) الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) ، المجموعة الإحصائية السنوية العدد التاسع ، يوليو ١٩٨٩، جدول رقم (١٣٤) .

(٢٤) الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) ، الإحصائية السنوية ، العدد الثامن عشر ، يوليو ١٩٩٨، جدول رقم (٢٧٤) ، ص ٤٠٢ .

(٢٥) الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) ، المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد الثالث عشر ، ١٩٩٣، ص ٣١٤ .

(٢٦) أحمد زايد وآخرون ، مرجع سابق .

(٢٧) المرجع السابق .

(٢٨) محمود فهمي الكردي واعتماد محمد علام : أثر التقانة في البنية الاجتماعية بمجتمع عربي : دراسة حالة لدولة قطر ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣، ص ص ١٢٨، ١٢٩ .

الملاحق : ملحق رقم (١) السكان النشطون اقتصاديا (١٥ سنة فأكثر) حسب الجنسية والجنس والقطاع الاقتصادى مارس ١٩٨٦

الجنسية والجنس / القطاع الاقتصادى	قطريون		غير قطريين				المجموع	
	ذكور	إناث	عـــرب		آخـرون		ذكور	إناث
			ذكور	إناث	ذكور	إناث		
حكومى	١٥٤٤٣	٢٩٠٧	٢٢٧٧٥	٢٣٠٥	٢٨٥٣٩	١٥٩٠	٦٦٧٥٧	٦٨٠٢
مختلط	٢٦٩	٦	١٠٧٢	١٠٥	٣٢٨٦	١٥١	٤٦٢٧	٢٦٢
خاص	٢٠٠١	٦٠	١٠٨٩٥	٦٥٣	٩٥٣٢٣	١١٥٩٦	١٠٨٢١٩	١٢٣٠٩
أخرى	١٦	--	٢٥٧	٤٥	٦٩٤	٦٠	٩٦٧	١٠٥
غير مبين	١٠٤	١	٢٨	٢	٥٤	١	١٨٦	٤
المجموع	١٧٨٣٣	٢٩٧٤	٣٥٠٢٧	٣١١٠	١٢٧٨٩٦	١٣٣٩٨	١٨٠٧٥٦	١٩٤٨٢

(١) لا يشمل المتعطلين الجدد .

المصدر : الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) ، المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد الثالث عشر ، يوليو ١٩٩٣ رقم (٢٩) ، ص ٤٨ .

ملحق رقم (٢) عدد العاملين في أجهزة الدولة (القطاع الحكومى) حسب الجنسية والنوع والحالة التعليمية ١٩٨٠/١/٣١

الجنسية والنوع / الحالة التعليمية	قطـــرى		المجموع	عـــربى		المجموع	أجنبي		المجموع	غير مبين		سسرع	المجموع العام		
	ذكور	إناث		ذكور	إناث		ذكور			ذكور	إناث		ذكور	إناث	المجموع
بدون مؤهل	٦١٨٢	٤٦٦	٦٦٤٨	١٧٠٧	٧٨	١٧٨٥	١٢٣١٣	١٤٣	١٢٤٥٦	١٩	٢	٢١	٢٠٢٢١	٦٨٩	٢٠٩١٠
ابتدائية	٧٣٨	١٣	٧٥١	١٨٣	٧	١٩٠	٧١١	٥	٧١٦	—	—	—	١٦٣٢	٢٥	١٦٥٧
إعدادية	٨٧٥	٣٤	٩٠٩	٢٦٠	٣١	٢٩١	٨٧٩	٧	٨٨٦	—	—	—	٢٠١٤	٧٢	٢٠٨٦
ثانوية	٧٣٠	٧٠٨	١٤٣٨	١٠١٠	٤٣٣	١٤٤٣	٢٤٨٥	١٦٣	٢٦٤٨	—	١	١	٤٢٢٥	١٣٠٥	٥٥٣٠
دبلوم	٣١٧	٢٢١	٥٣٨	٨٣٢	٢٩١	١١٢٣	١٠٣٢	٣٢٢	١٣٥٤	—	—	—	٢١٨١	٨٣٤	٣٠١٥
بكالوريوس	٥٠٠	٣٣٦	٨٣٦	١٨١١	٥٨٨	٢٣٩٩	٦٧٥	١٠٨	٧٨٣	—	—	—	٢٩٨٦	١٠٣٢	٤٠١٨
دبلوم عالى	٣٣	١٢	٤٥	٣١١	٨٨	٣٩٩	١٣٩	١٧	١٥٦	—	—	—	٤٨٣	١١٧	٦٠٠
ماجستير	١٧	١	١٨	١٢٨	١٥	١٤٣	١٠٦	١٢	١١٨	١	—	١	٢٥٢	٢٨	٢٨٠
دكتوراه	٨	٢	١٠	١٧٥	١٢	١٨٧	١١	١	١٢	—	—	—	١٩٤	١٥	٢٠٩
أخرى	١٢	١	١٣	٤	٢	٦	٥٣	٧	٥٠	١	—	١	٧٠	١٠	٨٠
المجموع	٨٤١٢	١٧٩٤	١١٢٠٦	٦٤٢١	١٥١٥	٧٩٦٦	١٨٤٠٤	٧٨٥	١٩١٨٩	٢١	٣	٢٤	٣٤٢٥٨	٤١٢٧	٣٨٣٨٥

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء (دولة قطر) ، المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد الثانى ، يوليو ١٩٨٢، جدول رقم (٤٩) ص ٥٧ .

ملحق رقم (٣) العاملون فى القطاع المختلط حسب الجنسية والحالة التعليمية ١٩٨٠ - ١٩٨١

الجنسية والجنس / الحالة التعليمية	قطريون		غير قطريين				المجموع	
			أجانب		عرب			
	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٨١
أمي أو يقرأ ويكتب	٢٠١	٢٢٦	٤٩٧	٤٩٣	٨٠	٨٧	٧٧٨	٨٠٦
ابتدائية	٢٣	٢٤	١٣٠	١٣٣	١٣	١٤	١٦٦	١٧١
إعدادية	٤٣	٤٨	١٨٧	١٩٥	٤١	٤٥	٢٧١	٢٨٨
ثانوية	١٦	١٨	١٠٤١	١٠٣٥	٢٠٦	٢١٠	١٢٦٣	١٢٦٣
دبلوم	٤	٣	٣٣٧	٣٨٠	١٨٧	١٩٥	٥٢٨	٥٧٨
بكالوريوس	١٢	٢١	٣١٧	٣١٤	١٣٦	١٥٦	٤٦٥	٤٩١
دبلوم عالى	٢	٢	٣٧	٣٧	١٣	١٤	٥٢	٥٣
ماجستير	--	--	٢٦	٢٧	١٢	١١	٣٨	٣٨
دكتوراه	--	--	٢	١	١	--	٢	٢
أخرى	--	--	٢٠	٩	١	٢	٢١	١١
المجموع	٣٠١	٣٤٢	٢٥٩٤	٢٦٢٤	٦٨٩	٧٣٥	٣٥٨٤	٣٧٠١

المصدر : الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) ، المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد الثانى ، يوليو ١٩٨٢، جدول رقم (٢٧) ، ص ٣٩ .

لحق رقم (٤) المشتغلون فى القطاع المختلط حسب الجنسية والحالة التعليمية ١٩٩١ – ١٩٩٢م

الجنسية والسنة / الحالة التعليمية	قطريون		غير قطريين				المجموع	
			عرب		آخرون			
	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٢
أمي	٦	٢٨	٣	٣	٤٩	٦٤	٥٨	٩٥
يقرأ ويكتب	٩٠	٥٧	٣٩	٤٩	١٨٤	٣٠٨	٣١٣	٤١٤
ابتدائي	٨٨	١٠٣	٢٨	٢٦	١٨٧	١١٣	٣٠٣	٢٤٢
إعدادية	١١٨	١٢٠	٥٣	٤١	١٣٠	١٩٢	٣٠١	٣٥٣
ثانوية	١٢٤	١٢٥	٤٦٠	٤٣٧	٩٢٥	٩٢٧	١٥٠٩	١١٨٩
أقل من الجامعة (دبلوم)	٢٩	٤٣	١٢٦	١٤٥	١٥٤	٤٩٣	٣٠٩	٦٨١
بكالوريوس	٩٦	١٠٣	٢٧٠	٣١٣	٣٠٤	٣٩٢	٦٧٠	٨٠٨
دبلوم عالي	٣	١	٨	٩	١٠	١٥	٢١	٢٥
ماجستير	١٤	١٦	١٨	١٨	٢٣	٢٦	٥٥	٦٠
دكتوراه	--	--	٦	٧	٣	٨	٩	١٥
غير مبين	١٥	٣	٢	٢	٢٦	٨	٤٣	١٣
المجموع	٥٨٣	٥٩٩	١٠١٣	١٠٥٠	١٩٩٥	٢٢٤٦	٣٥٩١	٣٨٩٥

المصدر : الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) ، المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد الثالث عشر ، يوليو ١٩٩٣، جدول رقم ٤٥، ص ٧٧

ملحق رقم (٥) العاملون فى القطاع الخاص حسب الجنسية والحالة التعليمية والجنس ٣١ يناير ١٩٨٣

الجنسية والجنس / الحالة التعليمية	قطريون			غير قطريين						غير مبين			المجموع العام		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
أمي	٢٤٣	—	٢٤٣	١٨٣٣	٠٠	١٨٣٣	١٣٢٧٤	٩	١٣٢٨٣	—	—	—	١٥٣٥٠	٩	١٥٣٥٩
يقرأ ويكتب	٨٧٤	—	٨٧٤	٣٢٩٣	٢	٣٢٩٥	١٨٥٨	٨	١٩٨٦٦	—	—	—	٢٤٠٢٥	١٠	٢٤٠٣٥
ابتدائية	٩٩	—	٩٩	٦٤١	—	٦٤١	٥٦٩٣	١	٥٦٩٤	١	—	١	٦٤٣٤	١	٦٤٣٥
إعدادية	١٢٣	—	١٢٣	٤٦٢	٣١	٤٩٣	٣٧٨٣	٣٦	٣٨١٩	—	—	—	٤٣٦٨	٦٧	٤٤٣٥
ثانوية	٢٧٦	—	٢٧٦	١٣٢٨	١٧٩	١٥٠٧	٦٧٩٥	٣٠٠	٧٠٩٥	١	—	١	٨٤٠٠	٤٧٩	٨٨٧٩
دبلوم	٥٩	—	٥٩	٨٧٩	٤٨	٩٢٧	٢١٤١	٧٩	٢٢٢٠	—	—	—	٣٠٧٩	١٢٧	٣٢٠٦
بكالوريوس	١٠٤	١	١٠٥	١٢٠٦	٧٣	١٢٧٩	٢٢٧٧	٩٣	٢٣٧٠	—	—	—	٣٥٨٧	١٦٧	٣٧٥٤
دبلوم عالي	٧	—	٧	٥٨	—	٥٨	١٧٩	١٢	١٩١	—	—	—	٢٤٤	١٢	٢٥٦
ماجستير	٢	—	٢	٧٧	—	٧٧	١٠٦	٨	١١٤	—	—	—	١٨٥	٨	١٩٣
دكتوراه	—	—	—	١٥	—	١٥	٥	١	٦	—	—	—	٢٠	١	٢١
أخرى	—	—	—	٢٧	—	٢٧	١١٣	٢	١١٥	—	—	—	١٤٠	٢	١٤٢
غير مبين	٢٤	—	٢٤	٨٦	١	٨٧	٩٢٦	٤	٩٣٠	٢	—	٢	١٠٣٨	٥	١٠٤
المجموع	١٨١١	١	١٨١٢	٩٩٠٥	٣٣٤	١٠٢٣٩	٥٥١٥٠	٥٥٣	٥٥٧٠٣	٤	—	٤	٦٦٨٧٠	٨٨٨	٦٧٧٥٨

المصدر : الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) ، المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد الرابع ، يوليو ١٩٩٣، جدول رقم (٤٨)، ص ٦٤ .

ملحق رقم (٦) السكان النشطون اقتصاديا (١٥ سنة فأكثر) حسب القطاع الاقتصادي والجنس والمهنة مارس ١٩٨٦

القطاع الاقتصادي والجنس / المهنة	حكومي		خاص		مختلط		أخرى		غير مبين		المجموع	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الأخصائيون والفنيون ومن إليهم	٩٧١٤	٤٨٣٦	٤٣٦١	٦١٦	٨٣٥	٥٠	١٦٤	١٨	٢	١	١٥٠٨٦	٥٥١١
المديرون والإداريون ومديرو الأعمال	٧٥٢	٨	١٥٨٠	١٣	١٠٩	١	١٠٥	—	—	—	٢٥٤٦	٢٢
القائمون بأعمال الكتابية	١٥٤٠٨	١٢١٢	٥٣٥٠	٥٦٦	٦١٩	١٧٥	١٠٤	٥٨	٢	—	٢١٥٨٣	٢٠١١
القائمون بالأعمال البيع	١٦٩	٢١	٩٧٢٣	٩٥	٥٩	—	٩١	—	٢	—	١٠٠٤٤	١١٦
العاملون في الخدمات	١٥٢٩٤	٧٠١	١٦٤٨٧	١٠٩٧٨	٤٣٩	٣٥	١٣٣	٢٨	٦	—	٣٢٣٥٩	١١٧٤٢
العاملون في الزراعة وتربية الحيوان والصيد	١٤١١	—	٦١٤٨	٢	٧٠	—	٥١	—	—	—	٧٦٨٠	٢
عمال الإنتاج والمهن المرتبطة بهم	١٣٩٣٧	٢٧	٦٤٥٠٨	٣٤	٢٣٨٠	١	٢٦٨	—	٢٠	—	٩١١٢٣	٦٢
عمال لم يصنفوا حسب المهنة	٧٢	٧	٦٢	٥	١٦	—	٣١	—	١٥٤	٣	٣٣٥	١٦
المجموع	٦٦٧٥٧	٦٨٠٢	١٠٨٢١٩	١٢٣٠٩	٤٦٢٧	٢٦٢	٩٦٧	١٠٥	١٨٦	٤	١٨٠٧٥٦	١٩٤٨٢

١) لا يشمل المتعطلين الجدد .

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء (دولة قطر) ، المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد الثالث عشر ، يوليو ١٩٩٣، جدول رقم (٣٠) ، ص ٥٠ .

ملحق رقم (٧) السكان النشطون اقتصاديا (١٥ سنة فأكثر) حسب الجنسية والجنس والمهنة مارس ١٩٨٦

الجنسية والجنس / المهنة	قطريون		غير قطريين				المجموع	
			عرب		آخرون			
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١- الأخصائيون والفنيون ومن إليهم	١٧٢٨	٢١٨٦	٦٧٠٨	١٩٤٥	٦٦٥٠	١٣٨٠	١٥٠٨٦	٥٥١١
٢- المديرون الإداريون ومديرو الأعمال	٨٨١	٥	٨١٢	٤	٨٥٣	١٣	٢٥٤٦	٢٢
٣- القائمون بالأعمال الكتابية	٥٨٦٣	٣٦٦	٧٨٢٨	٧٧٧	٧٨٩٢	٨٦٨	٢١٥٨٣	٢٠١١
٤- القائمون بأعمال البيع	١٠٦٠	٩	١٠٤٢	٥٢	٧٩٤٢	٥٥	١٠٠٤٤	١١٦
٥- العاملون في الخدمات	٢٧٤٢	٣٧٢	٦٠٠٠	٣٢١	٢٣٦١٧	١١٠٤٩	٣٢٣٥٩	١١٧٤٢
٦- العاملون في الزراعة وتربية الحيوان والصيد	١٣٩	١	١٨٠٨	١	٥٧٣٣	—	٧٦٨٠	٢
٧، ٨، ٩- عمال الإنتاج والمهن المرتبطة بهم	٥٢٥١	٣٠	١٠٧٧٤	٥	٧٥٠٩٨	٢٧	٩١١٢٣	٦٢
(س) عمال لم يصنفوا حسب المهنة	١٦٩	٥	٥٥	٥	١١١	٦	٣٣٥	١٦
المجموع	١٧٨٣٣	٢٩٧٤	٣٥٠٢٧	٣١١٠	١٢٧٨٩٦	١٣٣٩٨	١٨٠٧٥٦	١٩٤٨٢

١- لا يشمل المتعطلين الجدد .

المصدر : الجهاز المركزى للإحصاء (دولة قطر) ، المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد الثالث عشر ، يوليو ١٩٩٣، جدول رقم (٢٧) ، ص ٤٥ .

جامعة الدول العربية
معهد البحوث والدراسات العربية